الصهيـونـيّة والاستعمار الاستيطانيّ: مقاربات فلسطينيّة

ندين روحانا عرين هوّاري
محرّران

مدى الكرمل
المـركـز العـربـي للـدراسـات الاجتماعية التطبيقية

الصهيونيّة والاستعمار الاستيطانيّ: مقارَبات فلسطينيّة
تحرير: نديم روحانا وعرين هوّاري

Zionism and Settler Colonialism: Palestinian Approaches
Edited by: Nadim N. Rouhana and Areen Hawari

التدقيق اللغويّ: حنّا نور الحاجّ
التصميم: أمل شوفاني
مسؤولة النشر والإنتاج: إيناس خطيب

لوحة الغلاف: "استيطان" للفنان الفلسطينيّ نبيل العناني.
نبيل العناني: فنان تشكيليّ، وُلد في قرية اللطرون (فلسطين) عام 1943.

ISBN: 978-965-7308-28-8
© كل الحقوق محفوظة 2023
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميچينيم (الملك جورج) 90، حيفا
هاتف: 048552035، فاكس: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

المحتويات

5 **المقدّمة**
ندیم روحانا وعرین هوّاري

19 **الباب الأوّل: الاستعمار الاستيطانيّ: مقارَبات نظريّة**

21 المقاومة الفلسطينيّة ومعضلة الشرعيّة لدى الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين: الصهيونيّة تردّ بالسرديّات الدينيّة
ندیم روحانا

57 جدليّة الاستيطانيّ والاستغلاليّ في بنْية الاستعمار الإسرائيليّ: الأراضي المستعمَرة عام 1967 نموذجًا
أحمد عزّ الدين أسعد

83 قراءة مقارِنة بين الحالتين الاستعماريّتين في فلسطين والجزائر
أباهر السقّا

119 الكولونياليّة الاستيطانيّة في السياق الإسرائيليّ _ الفلسطينيّ، تفكيك الاستعمار، وعلم اجتماع إنتاج المعرفة في إسرائيل
أريج صبّاغ خوري

173 بنيامين نتنياهو وإعادة إنتاج المشروع الصهيونيّ ضمن منظومة صراع الحضارات
مهنّد مصطفى

193 **الباب الثاني: السياسات الاستعماريّة الاستيطانيّة للمشروع الصهيونيّ**

195 الاقتصاد السياسيّ تحت النظام الكولونياليّ ونشوب ثورة 1936
محمود يزبك

221 البحث عن الجولان التوراتيّة: مُخيّلات يهوديّة وتأسيس الجغرافيا الاستيطانيّة في القرن التاسع عشر
عامر إبراهيم

249 سياسات نزع الطفولة ("اللا_طفلنة"): تعقُّب آثار الكولونياليّة الإسرائيليّة
نادرة شلهوب كيفوركيان

285 السياسة الحيويّة للمحو الطبقيّ الفلسطينيّ في سوق العمل الاستعماريّ
سراب أبو ربيعة قويدر

305 **الباب الثالث: في فاعليّة المستعمَر**

307 السيّدة كيرن كَييمت: تَشكُّل هُويّات رجوليّة فلسطينيّة
في ظلّ الحكم العسكريّ
عرين هوّاري

341 مفهوم التطبيع ضمن بنْية الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين
ما بين ثنائيّة الرفض والقبول
مَي البزور

387 الاستعمار الاستيطانيّ ومهجَّرو المدن الفلسطينيّة:
ما بين المدن المهجَّرة ومدن المهجَّرين
هبة يزبك

419 الذاكرة كموقع مقاومة: تحرير التاريخ من أَسْر حاضر مستعمَر
أميرة سِلْمي

447 المشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ في الأغنية الشعبيّة السياسيّة:
قراءة في الشفاهيّة الفلسطينيّة الثوريّة 1917-1952
قَسَم الحاجّ

483 المساهِمون

قراءة مقارنة بين الحالتين الاستعماريّتين في فلسطين والجزائر

أباهر السقّا

ملخّص

تسعى هذه الدراسة إلى قراءة الاستعمار الصهيونيّ في فلسطين، وإلى المقارنة بين التجربتين الاستعماريّتين[1] الفلسطينيّة /الصهيونيّة والجزائريّة /الفرنسيّة، وذلك بالاعتماد على عرض سياقات هاتين التجربتين السوسيو_تاريخيّة والسوسيو_سياسيّة، وعرض القواسم المشتركة والفروق. وبذا تهدف الدراسة كذلك إلى تفكيك خطابات المنظومات والبنى الاستعماريّة وتمحيص المنطلقات الفكريّة والأيديولوجيّة والممارسات الاستعماريّة من منظور مقارِن دون الادّعاء أنّ المقارنة تُقدَّم على نحوٍ كلّيّ. تَجْدر الإشارة هنا إلى ملاحظتين: الأولى أنّنا نرصد بعض الممارسات التي تنطبق في السياق المستعمَريّ الفلسطينيّ في المستعمَرة الأولى -1948 وأحيانًا في المستعمَرتين 1948 وَ 1967. الثانية أنّ عدم توازن التحليل المقارِن مردُّهُ إلى أنّ المقارَنة تجري بين بِنًى استعماريّة انتهت في الحالة الفرنسيّة /الجزائريّة وبِنًى أخرى ما زالت قائمة وتتبدّل وقيْد التشكُّل في الحالة الثانية الصهيونيّة /الفلسطينيّة.

1. يجتهد البعض بالقول إنّ استخدام التعبير "الاستعمار" باللغة العربيّة مرتبط بالمقارنة الاسميّة ومعناها المعجميّ وبردّها إلى "عَمَرَ" وَ "استعمرَ – يستعمر استعمارًا"، فهو مُستعمِر، واسم المفعول مُستعمَر، ويُعْنى بِـ "استعمرَ الأرضَ" أنّها عَمَرَها، أي مدَّها بما تحتاج من الأيدي العاملة لتَصْلح وتَعْمُر (على سبيل المثال: "استعمر الصحراءَ"). ونظرًا لهذا التصوُّر الدلاليّ اللغويّ الإيجابيّ للكلمة، يجري في المعتاد الاستعاضة عنها للتعبير عن النقيض بِـ "استدمار" من "دَمَرَ". لذا، بناء على هذه المقاربة الاسميّة /اللغويّة، يرفض البعض استخدام التعبير "استعمار" ويستعيض عنه بالتعبير "احتلال"، وبعض آخر يستعير الكلمة اللاتينيّة "كولونياليّ". في رأينا، هاتان المقارَبتان إشكاليّتان؛ وذلك أنّ اختزال المعنى في مردّه اللغويّ الجذريّ يُلغي الدلالات الاجتماعيّة السياسيّة المقترنة بالكلمة ومعناها المَعِيش في المجتمع والاستخدامات الاجتماعيّة والتاريخيّة لها. وهذا ينطبق على التعبير "كولونياليّ" في بعض اللغات اللاتينيّة، كالإنجليزيّة والفرنسيّة على سبيل المثال؛ فالتعبير "كولونياليّة" في العديد من اللغات اللاتينيّة يعني كذلك -كما بالعربيّة- "التعمير" وَ "الإجازة" وَ "التوطُّن"، إذ إنّ معنى "كولونيا" (Colonie/ Colony) في القواميس الإنجليزيّة والفرنسيّة وغيرها يقابل كلمة "مستعمَرة" وَ "مزرعة" إلخ... أمّا ما نقصده هنا بالاستعمار، فهو بمعنى الاصطدام مع السكّان الأصليّين المرتبط بكلّ الأشكال الاستعماريّة من غزو أراضٍ والسيطرة على ممتلكات شعب آخر وغير ذلك. وكما هو معروف، تعرّضت أكثر من 84% من مساحة الكرة الأرضيّة للاستعمار. ونقترح لتسمية حالة الوقوع تحت الاستعمار بالحالة المستعمَريّة (نسبة إلى المستعمَرة). وقد اخترنا هذه التسمية لأنّ التوصيف الاستعماريّ ذو طابع تعميميّ لا يميّز بين الطرفين في الحالة الاستعماريّة بين المستعمِرين والمستعمَرين؛ ولذا ارتأيت أن أستخدم التعبير "الاستعماريّة" لتوصيف حالة المستعمِرين، والتعبير "المستعمَريّة" لتوصيف حالة المستعمَرين. كذلك أستخدم التعبير "المستعمَرة الأولى" لوصف المناطق الفلسطينيّة التي استعمرتها "إسرائيل" عام 1948، والتعبير "المستعمَرة الثانية" لتوصيف المناطق التي استعمرتها "إسرائيل" عام 1967؛ وذلك تأكيدًا على الطابع الاستعماريّ لهذه الأخيرة، وابتغاءَ تسليط الضوء على القواسم المشتركة والفروق بين المستعمَرتَيْن.

تقوم الدراسة على محورين. يسعى الأوّل من بينهما إلى استعراض علاقة الحركة الاستعماريّة الصهيونيّة الناشئة بالمراكز الاستعماريّة البريطانيّة لتمحيص فكرة غياب الدولة _ المركز _ المتروپولين للمستعمَر. أمّا الثاني، فيقوم بدراسة مقارِنة بين البِنى الاستعماريّة في كلّ من الجزائر وفلسطين، وذلك عبْر تتبُّع سوسيو_تاريخيّ لأهمّ بِنى الحالتين الفرنسيّة /الجزائريّة والحركة الصيهونيّة /الفلسطينيّة منذ بداية المشروع الاستعماريّ، وصولًا إلى ممارسات دولة الاستعمار "إسرائيل" مقارَنةً بنظيرتها الفرنسيّة. وتسلّط المقارنة الضوء على بعض المنظومات القانونيّة والدستوريّة وعمليّات نزع الملْكيّة والسياسات تجاه السكّان الأصليّين وآليّات تسميتهم، وطرق السيطرة العسكريّة وإدارة الحروب، وسياسات التجنيد، والإدماج الإداريّ، والتحكُّم بموارد البلاد، وسَنّ القوانين، والتحكُّم بحركة السكّان والبضائع وتعديل الحدود، وتعديل التقسيمات الإداريّة، وإحداث تغييرات طوبوچرافيّة وبيئيّة، والعمل على إحداث تغيير ديمچرافيّ من خلال السماح لمجموعات إثنيّة _ دينيّة أخرى بالاستيطانِ في الحالتين، وشراء الأراضي واستخداماتها والتملُّك والإقامة في الأراضي التابعة لسيطرة الدول الاستعماريّة؛ والتقسيمات العِرقيّة والطائفيّة وصناعة الأقلّيّات، والخطابات العلمَويّة، وفرض عملة جديدة، وفرض لغات أجنبيّة كلغات رسميّة، وسياسات التسميات العائليّة؛ وسياسات الفصل بين السكّان في الحيّز وسياسات التسكين وإشغال الحيّز، وأنظمة العمل، والهندسة الاجتماعيّة الاستعماريّة للآخَر المُدار /المحكوم /المستعمَر، والسياسات البيو_سياسيّة. كذلك سيعمل هذا المحور على تدعيم هذا العَرض عبْر فحص بعض المنظومات الخطابيّة في الحالتين: المَهَمّات التحضيريّة، والخطابات الفوقيّة العِرقيّة والدينيّة.

في تبصُّر المقارنة

يعلّمنا ابن خلدون في درسه المنهجيّ الأوّل أنّ المقارَنة يجب أن تُجعَل في بِنًى متماثلة البِنْية (ابن خلدون، المقدّمة)؛ فهل لدينا بِنًى متماثلة؟ بالتأكيد لا.

أوّلًا: لدينا بعض أوجه التشابه وبعض أوجه الاختلاف، ويعود ذلك إلى ما يلي: فرادة كلّ حالة استعماريّة؛ حرصنا على عدم التعامل مع كلّ الحالات الاستعماريّة /المستعمَريّة على نحوٍ متماثل؛ تغيُّر السياق التاريخيّ لكلّ حالة؛ تبدُّل التوازنات العالميّة؛ صعود ما يسمّى بالجماعة الدوليّة وقدرة المنتصرين على تشكيل عصبة أمم ثمّ أمم متّحدة؛ حصول تحوُّلات أخرى جرت على مستوى العالَم؛ اختفاء الإمبراطوريّات بالمعنى القديم.

ثانيًا: الاستعمار الصهيونيّ لا زال قائمًا، يتبدّل ويتمدّد، بينما الاستعمار الفرنسيّ انتهى وإن بقيت آثاره في الجزائر المستقلّة. وهذا يحرم الباحث "الرفاهيَة المعرفيّة" للمقارنة الما_بَعدِيّة للحدث، إلى جانب اختلاف بِنى النظُم السياسيّة؛ فالجزائر المستعمَرة خضعت

في الفترة الواقعة بين العامين 1830-1962 لخمسة نظُم سياسيّة فرنسيّة مختلفة، بينما لا ينطبق هذا على دولة الاستعمار الإسرائيليّ التي تبلغ 74 عامًا ولم تغيّر نظامها السياسيّ.

ثالثًا: لا تقدّم هذه الورقة مراجعة شاملة لكلّ ما كُتِب عن الجزائر المستعمَرة؛ فما كتبه عن الجزائر باللغة الفرنسيّة باحثون فرنسيّون وجزائريّون وآخرون يفوق سقف المقال وطموحه؛ إذ إنّ لدينا في المؤسّسات البحثيّة الفرنسيّة مئات الأبحاث وأطروحات الدكتوراة التي تناولت بالدراسة على نحوٍ تفصيليّ كلّ البنى الاستعماريّة /المستعمَريّة عن الفترة الاستعماريّة الفرنسيّة الطويلة، وكذلك ما زال الأرشيف الفرنسيّ عن الجزائر محطّ اهتمام للبحث في هذا المجال.

أخيرًا: من نافل القول أنّ البحث في التاريخ من وجهة نظر الباحث الأصلانيّ المستعمَر مثقِل دائمًا؛ فالخشية ترافقه على اعتبار أنّ علاقة الأخير بالتاريخ علاقة ملتبسة كما يقول وولتر بنجامين (Benjamin, 2000, pp. 427-443).

تذكير تاريخيّ: فكرة غياب المركز "المتروبوليتان"

تاريخ استعمار الجزائر طويل، بدأ في الـ 31 من كانون الثاني عام 1830 عندما قرّر شارل العاشر "احتلال" الجزائر، تحت ذريعة تدمير "أعمال القرصنة" لدايات الجزائر[2] في البحر الأبيض المتوسّط، ولردّ الإهانة عن قنصل فرنسا، وانتهى عام 1962. تخلَّلَ المئةَ والواحد والثلاثين عامًا من الاستعمار تغيُّرُ نُظُم سياسيّة عديدة في فرنسا. في الحالة الفلسطينيّة، الدولة الاستعماريّة الصهيونيّة لم تبدأ مع نكبة عام 1948، بل بدأت قُبَيْل استعمار البريطانيّين لفلسطين؛ ولذا سنهتمّ هنا بالعودة إلى الوراء لفحص ماهيّة المحاججة عن غياب دولة /مركز "متروبوليتان" في الحالة الصهيونيّة، ونقصد هنا الدفاع عن فكرة وجود دولة حاضنة للمشروع الاستعماريّ الصهيونيّ على الرغم من انقضاء هذا الرابط آنيًّا. لقد حمل "الانتداب البريطانيّ في فلسطين" معه مشروعين متناقضين، الأوّل يُدْعى "تمكين السكّان من الاستقلال"، والثاني مشروع إقامة "وطن قوميّ" حسب وعد بلفور وما يمثّله كوعد استعماريّ فوقيّ لصالح جماعات إثنو_دينيّة (يهود). كانت قيادات الحركة الصهيونيّة بغالبيّتها العظمى من الأوروبيين، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من أفراد الطائفة اليهوديّة التي كانت تعيش في فلسطين قبل بدء الهجرة الصهيونيّة. ولم يُتّفَق

2. "داي" أو "الداي" بالتركيّة (Day) كان لقبًا يحمله حكّام الجزائر أثناء فترة الحكم العثمانيّ بدءًا من عام 1671 حتّى الاستعمار الفرنسيّ في العام 1830.

مع الجماعة "الأصلانيّة"،[3] والجاري "الوصاية" عليها (المنتدَب عليها)، بإنفاذ الانتداب، الأمر الذي يجعل هذا النوع من الانتداب يتناقض نصًّا وروحًا مع فكرة الانتداب الذي اقترحته عصبة الأمم المتّحدة آنذاك. كذلك إنّ فكرة تمكين مجتمعٍ ما من قِبل دولة أخرى للحصول على الاستقلال تتناقض مع روح فكرة تقرير المصير في الحالة الفلسطينيّة والتي جاءت عبْر رؤية لتحقيق المشروعين المتناقضين: يدّعي الأوّل السعي إلى تمكين استقلال العرب الفلسطينيّين ضمن مشاريع مختلفة متغيّرة: تارة "ضمن استقلال عربيّ كبير"، وتارة أخرى كجزء من "مملكة عربيّة في بلاد الهلال الخصيب"، وطَوْرًا كجزء من "سوريا الكبرى". بينما سعى الثاني إلى تمكين مشروع صهيونيّ يتناقض روحًا وفعلًا مع المشروع الأوّل. وانتهى بتقديم مقترح مشروع تقسيم الأراضي المنتدب عليها -اقتراح التقسيم- لتتحوّل بفعل إرادة وتنظيم سلطات "الانتداب" من أراضي المنتدَب عليهم إلى أراضٍ متنازَع عليها. وعملت بريطانيا على تسهيل هجرة مجموعات كبيرة من المستعمِرين الخارجيّين والمنتمين إلى دول أخرى والحاملين لجنسيّات أخرى غير جنسيّات البلد المنتدَب عليه إلى هذا البلد. وهكذا فعلت فرنسا حين استحضرت آلاف الطليان واليونانيّين والمالطيّين والإسبان والبرتغاليّين للاستيطان في الجزائر؛ بالإضافة طبعًا إلى مئات آلاف الفرنسيّين وخلْق ما سُمِّيَ لاحقًا بالأقدام السوداء (Pieds-Noirs). وكذلك هو الأمر بشأن إنشاء بريطانيا لصندوق "اكتشاف فلسطين" البريطانيّ -في العام 1865- الذي يتشابه عمله مع "لجنة اكتشاف الجزائر" عام 1883 (Goinard, 1984, p. 67).

هذه العناصر ستساعدنا في سبيل المحاججة الذي سنسلكه للدفاع عن عَقْد المقارنات في ظلّ الادّعاء أنّ الحالة الاستعماريّة الصهيونيّة ليس لديها مركز استعماريّ. يشوّه المؤرّخ الإسرائيليّ بن إلعيزِر هذه العلاقة بين المركز والصهيونيّة حين يَعْمد إلى التخيُّل أنّ إسرائيل الحاليّة تشبه حالة فرنسا إبّان استعمارها للجزائر، وبالتالي فإنّ إسرائيل هي المركز بالنسبة للمستوطِنين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيليّ في المناطق المحتلّة عام1967 (Eliezer, 1998, pp. 27-31). على العكس من ادّعائه، تُظهِر الكثير من الدراسات العلاقة العضويّة بين الصهيونيّة والإمبرياليّة كظاهرة غربيّة معتبرة دولة إسرائيل نفسها ككيان استعماريّ، ولا ينحصر الأمر في وجودها في المناطق الفلسطينيّة االمستعمَرة عام 1967 (Stevens, 1987, pp. 27-59). يُظهِر صبري جريس العلاقة بين تحالف الاستعمار والصهيونيّة (جريس، 2015، ص 271-291). دلّل على ذلك -مثلًا- عملُ الصهيونيّة على

3. الأصلانيّون (Endogène/ Endogenous): هم السكّان أو الأمم التي كان لها تاريخ متّصل قبل الاستعمار والغزو الاستعماريّ. والاستخدامات عبْر هذه التسمية متعدّدة؛ فبعضها يعني التعبير عن هُويّة عابرة للأجيال متناقَلة ضدّ هُويّة المهيمن والغازي، وإعادة تملُّك للاستخدام مقابل التسمية السابقة التي كانت تعني السكّان الأصليّين مقارَنةً بالسكّان الذين ينتمون إلى العالم الاستعماريّ، وقد تكون مقابل البِيض. وفي أغلب الحالات، تعني نزعةَ تأكيدٍ هُويّاتيّةً تميُّزيّةً أو ذاتويّة أو تميُّزيّة من قِبل الآخرين. للاستزادة بشأن الأصلانيّة في هذا السياق، انظروا: (Barakat, 2017).

تقديم نفسها على أنّها تحمل "رسالة تحضيريّة"، أو باعتبارها ناقلة حضارة على حدّ تعبير هرتسل (Herzl, 1896/1990, p. 47) بالمعنى الغربيّ. بينما يرى بعض المؤرّخين -كإيلان پاپه على سبيل المثال- أنّ بريطانيا كانت بمثابة متروپول مؤقّت للحركة الصهيونيّة (Pappé, 2008, p. 613). ويُحَاجِج رودنسون بشأن طبيعة العلاقة بين الصهيونيّة والمركز، مبيّنًا أنّ الفوقيّة الأوروبيّة ذاتها تكمن في الاعتقاد بأنّ أيّ منطقة خارج الإقليم الأوروبيّ يجب أن تُحتلّ من قبل عناصر أوروبيّة. علاوة على ما ذُكِر، يصنّف رودنسون إسرائيل كدولة استعماريّة (Rodinson, 1967, pp. 17-88).

الخطاب الاستعماريّ في الحالتين

يقوم الخطاب الاستعماريّ على مجموعة من التصوُّرات والممارسات الفوقيّة لتبرير الوصاية على مجتمعات أخرى، وهي ممارَسات أشبه بما يسمّى مَهَمّات تحضيريّة (Sacred trust of civilization /Mission sacrée de civilisation)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه يؤسّس جينيالوجيا لخطاب استعماريّ ذرائعيّ؛ ولممارسات تبريريّة لصالح المستعمِرين ولممارسات عنصريّة على حساب المستعمَرين. يشرح أَشْكروفت ماهيّة الخطاب الكولونياليّ واعتماده على أفكار "العِرْق" التي بدأت تبرز مع ظهور الإمبرياليّة الأوروبيّة. ومن خلال مثل هذه الفروق والتمايزات، كان الخطاب الكولونياليّ يصوِّر الشعوب المستعمَرة -أيًّا كانت طبيعة تشكيلاتها الاجتماعيّة وتواريخها الثقافيّة- بوصفها بدائيّة في مقابل شعوب المستعمِرين "المتحضّرة" (أشكروفت وآخرون، 2006، ص 102). كذلك قامت المركزيانيّة الثقافيّة الغربيّة بدور أساسيّ في تصوير المَهَمّة الحضاريّة للشعوب الأوروبيّة. في هذا الصدد، يقول على سبيل المثال إنجِلْز سنة 1848، عندما كان مراسلًا لصحيفة "النجم الشماليّ": "إنّ احتلال الجزائر هو حادثة مهمّة وسعيدة لتقدُّم الحضارة. ربّما نتأسّف لكون حرّيّة بدو الصحراء قد قُضِي عليها، لكن يجب ألّا ننسى أنّ هؤلاء البدو أنفسهم كانوا أمّة لصوص؛ إنّ برجوازيًّا عصريًّا بحضارة وصناعة ونظام وتنوُّر أفضل بكثير من سيّد إقطاعيّ أو غازٍ سارق ينتمي إلى مجتمع وحش" (الفيلالي، 1996، ص 18). هذه المبرِّرات "التحضيريّة" لنقل الحضارة والتعليم قد تتصاحب مع ممارسات عنيفة وصراعات أهليّة (Cuvillier, 1927, pp. 458-460).

تحتوي المنظومة الخطابيّة البريطانيّة الاستعماريّة المبرِّرَة "للانتداب" في الحالة الفلسطينيّة مجموعة من التصوُّرات والتمثُّلات الخطابيّة عن فكرة "المَهَمّة الحضاريّة" للبريطانيّ ودَوْره في "تحضير" فلسطين. فعلى سبيل المثال، يقول هربرت صمويل (Herbert, 1922, p. 23) -وهو من أوائل المندوبين السامِين على فلسطين-: "سنرى بأعيننا الحقيقة التي ستقول إنّه

عند مجرّد تذكُّر مرور بريطانيّ مرّ من هنا، سنتذكّر مباشرةً التحوُّلات التي نتجت عن مروره والتعديلات المادّيّة والروحيّة التي أحدثها". هذه التصوُّرات تتماهى مع تعبيرات عنصريّة فوقيّة لمستشاري المملكة البريطانيّة وتوصيفهم لبعض أجزاء فلسطين بأنّها تعيش في القرون الوسطى. هذه التصوُّرات تُظهِر لنا النزعةَ الاستعماريّة لدى حكّام ومستشاري "الانتداب" كممثّلين رسميّين له (Ibid)، وتناغُمَ قادة المشروع الصهيونيّ مع البريطانيّين باعتبارهم أوروبيّين ويمثّلون معًا نماذج متّحدة "حضاريًّا" مقابل نموذج "متخلّف حضاريًّا" -العربيّ /الأصلانيّ-؛ فنجد مثلًا باعث الصهيونيّة هرتسل يقول: "بسبب الفروق بين الإداريّين البريطانيّين والأصلانيّين، فإنّ الأصلانيّين لا يسْعَوْن إلّا لتحقيق شيء واحد وهو أن يجري فصلهم وإبعادهم على نحوٍ نهائيّ عمّا تبقّى من الإنسانيّة" (Herzl, 1896/1990). وفي الحالة الفرنسيّة، نجد العديد من الأفكار المتشابهة. فعلى سبيل المثال، في خطاب في قاعة النوّاب عام 1885 قال جول فيري، عرّابُ المَهَمّة الحضاريّة والمُدافع الشرس عن الاستعمار باعتباره مَهَمّة "تحضيريّة": "يجب أن نكون واضحين بالقول إنّ الأعراق العليا لديها واجب تجاه الأعراق الدنيا. أكرّر: يجب على الأعراق العليا تحضير الأعراق الدنيا" (من خطاب جول فيري Jules Ferry في قاعة النوّاب عام 1885).[4] وفي تصريح آخر صَدَرَ عن أحد منظِّري الاستعمار الفرنسيّ باعتباره حاملًا لمَهَمّة تحضيريّة، يقول شارل سْتْرُوس: "لن يطمح العرب إلى أفضل من أن يقتربوا منّا وإدخال عناصر حضاريّة إليهم" (Strauss, 1874, p. 34).

فلسطين والجزائر كحالات مستعمَريّة

تُصنَّف الحالة الفلسطينيّة على أنّها "وضعيّة استعماريّة" كما قال جورج بلانديه (Balandier, 2001, pp. 9-29) تُمثِّل -في رأينا- تجميعًا للعناصر التالية منذ نهاية القرن الماضي: سيطرة قوّات عسكريّة، والتحكّم بموارد البلاد، وسَنّ قوانين، والتحكُّم بحركة السكّان والبضائع وتعديل الحدود، وتعديل التقسيمات الإداريّة، وإحداث تغييرات طوبجرافيّة، والعمل على إحداث تغيُّر ديمجرافيّ من خلال السماح لمجموعات إثنيّة _ دينيّة _ برّانيّة أخرى بالاستيطان وشراء الأراضي والتملُّك والإقامة في الأراضي التابعة لسيطرة إدارة "الانتداب" ولكنّها ليست مُلكًا لها ولا تمتلك الصلاحيات بتحويل وبيع أراضي السكّان الخاضعين لسيطرتها حيث هم ليسوا مواطنيها؛ إضافة إلى تشجيعها للهجرات اليهوديّة المختلفة،

4. للاستزادة انظروا [بالفرنسيّة]: جول فيري. (1885، 28 تموز). "مقتطفات من خطابه". **المجلّة الرسميّة في السياسة الاستعماريّة**. Clio2Web. مستقاة بتاريخ (2021/8/30).

Jules FERRY, "Extrait du discours de Jules Ferry : "**Les fondements de la politique coloniale** (28 juillet 1885)" publié dans le "Journal officiel de la République française. Débats parlementaires. Chambre des députés: compte rendu in-extenso", 28 juillet 1885; source: Bibliothèque et Archives de l'Assemblée nationale, 2012-7516, ark:/12148/bpt6k6344898r. Consulté sur: Clio2Web|clio2web.uclouvain.be, le 30 août 2021.

وفرض عملة جديدة، وفرض لغتين أجنبيّتين لغتين رسميّتين (الإنجليزيّة والعبريّة)؛ وهو ما يتشابه في كثير من العناصر السابقة الذكر في "الجزائر الفرنسيّة". وكان لفايز الصايغ قصب السبق في توصيف الصهيونيّة على أنّها حالة استعماريّة استيطانيّة ذات علاقة وثيقة بالمركز الإمبرياليّ (الصايغ، 1965).

منظومة العنف الشامل كبنْية استعماريّة

عملت المنظومتان الاستعماريّتان الفرنسيّة والصهيونيّة على استخدام العنف الشامل كسيرورة والعمل بها كصيرورة. ففي السنوات الأولى من فترة الاستعمار (1830-1870)، أي خلال الأربعين سنة التي احتاجها المستعمِر الفرنسيّ لفرض سيطرته على كامل التراب الجزائريّ، قُتِل في الجزائر ما يتراوح بين 250 ألفًا وَ 400 ألف جزائريّ (Kateb, 2001)، علاوة على ضحايا حرب التحرير التي امتدّت سبع سنوات في الجزائر وفرنسا، والتي راح ضحيّةً لها أكثر من مليون ونصف مليون شهيد. ينضاف إلى هذا آلاف الضحايا وتدمير البنى التقليديّة في الريف الجزائريّ ومجاعة عام 1868. كلّ هذا يعني أنّ ربع السكّان تقريبًا قد قُتلوا (Nouschi, 1961). ويرى لوكورچرانميزون أنّ فكرة الحرب الدائمة أُدخِلت في الحالة الاستعماريّة الفرنسيّة للجزائر، أي إنّ المجتمع الجزائريّ كان يعيش حالة حرب دائمة وشاملة، وأنّ السلْم لم يكن حاضرًا (Le Cour Grandmaison, 2005, p. 110). مثّل الاستعمار الفرنسيّ مكانًا للعنف الأقصى والدائم والاعتياديّ وبدون حدود إلى حدّ نفي المستعمَر ومحاولة اجتثاثه. وبحسب لوكورچرانميزون، الحالة الاستعماريّة نفسها تنفي فكرة وجود شعب. يقول موضّحًا: "في المستعمَرة ليس ثمّة شعب، بل جماعتان متعارضتان تقيمان علاقات صراع قوّة قد يتحوّل بسهولة إلى صراع مسلّح" (Ibid, pp.150-230). يشاركه في الرؤية ألبير ميمي إذ يقول: "المستعمَر غير موجود كفرد [...] ويجرّد من كلّ أشكال الحرّيّة" (Memmi, 1973, p. 179). كذلك هو الشأن في الحالة الفلسطينيّة، فعلاوة على نفي الحركة الصهيونيّة لعلاقة الفلسطينيّ بأرضه، ونفيها لوجود شعب فلسطينيّ، مورِسَ العنف الشامل منذ بداية المشروع الصهيونيّ من قتل وطرد وتهجير للسكّان بلغ عددهم نحو 850 ألف فلسطينيّ وهدم 518 قرية (Abu Sitta, 2000) وممارسة سياسة التطهير العرقيّ والمكانيّ وارتكاب المجازر والذي تناولته عدّة أُطُر مفاهيميّة لباحثين عديدين، منها: المحو الاجتماعيّ (Abdel Jawad, 2006, May, p. 9)؛ الإقصاء الشامل (Ophir et al., 2009, p. 22)؛ التطهير المكانيّ (حنفي، 2009)؛ المحو السياسيّ (Kimmerling, 2003, p. 10)؛ ممارسة الفصل في الموارد والأراضي واستخدامها وقوّة العمل وإدارة السكّان (Gordon, 2008, p. 239).

"المواطَنة" وَ "الجنسيّة" في الحالتين

تُعتبَر المواطَنة أساس الرابط الاجتماعيّ في مجتمعٍ ما؛ أي إنّ ما يجمع الأفراد ليس رابطًا دينيًّا أو عقائديًّا أو عِرقيًّا، بل هو رابط سياسيّ. عند فحصنا لحالة المواطَنة في سياق استعماريّ، سنجد في كلتا الحالتين الاستعماريّتين خلطًا بين المواطَنة والجنسيّة. في الحالة الفرنسيّة، بحسب مذكّرة للمحكمة في العام 1862، اعتُبِر سكّانُ الجزائر فرنسيّين، ولكنّ تلك ليست بجنسيّة كاملة، لأنّ القرار الذي صدر في الـ 14 من تمّوز عام 1865 يُظهِر بوضوح أنّ الأصلانيّين المسلمين واليهود ليسوا مواطنين فرنسيّين، مع الإقرار بضمان حقوق خاصّة مرتبطة بالتشريع الإسلاميّ -أي بصفتهم مسلمين- والنظام المشيخيّ (Sénatus-consulte du Juillet, 14). وحتّى عام 1944، بقي الجزائريّون مواطنين من الدرجة الثانية. وحسب لور بلڤيس، عدد الجزائريّين الذين طلبوا الجنسية الفرنسيّة في الفترة الواقعة بين عام 1865 وعام 1920 يقدَّر بستّة آلاف (6,000)، وهو عدد متواضع جدًّا مقارَنةً بطول الفترة الاستعماريّة (Blevis, 2003, P. 269). لم يكن الزواج بين المستعمِرين والمستعمَرين منتشرًا، واقتصر على حالات قليلة ونادرة. جُلّ الزيجات كانت تَحْدث بين الأوروبيّين، أي بين حَمَلة الجنسيّات الأوروبيّة أو مَن هم من أصول أوروبيّة من جهة، وحَمَلة الجنسيّة الفرنسيّة من جهة أخرى، وهو ما خَلَق هُويّة أوروبيّة جماعيّة في الجزائر (Branche, 2013, p. 211).

ولذا فإنّ تجنيس الجزائريّين محدود تمامًا. أمّا في حالة إسرائيل، فقد فُرِضت الجنسيّة "الإسرائيليّة" على الفلسطينيّين الذين بقوا في فلسطين بعد تهجير وطرد غالبيّة السكّان في عام 1948. فكما يوضّح روحانا وصبّاغ-خوري، "فرْض الجنسيّة الإسرائيليّة على الفلسطينيّين الذين بَقُوا في أرضهم جاء كاستجابة للمطالب الدوليّة لقبول خطّة الجمعيّة العالميّة للأمم المتّحدة في تقسيم فلسطين، ولم تعترض المجموعات الصهيونيّة المختلفة على منح المواطَنة للفلسطينيّين، لأنّ هؤلاء كانوا جماعة صغيرة غير منظَّمة ولا يمثّلون برأي الإسرائيليّين تهديدًا ديمچرافيًّا لهيمنة الأغلبيّة" (روحانا وصبّاغ-خوري، 2016، ص 186)، بينما لم تُمنح الجنسيّة "الإسرائيليّة" لسكّان المستعمَرة الثانية باعتبارها مناطق محتلّة حسب الصيغ المختلفة لقرارات الأمم المتّحدة. ربّما تستحقّ حالةُ تجنيس الجزائريّين المقارنةَ مع طلب عدد قليل من المقدسيّين الحصول على "الجنسيّة الإسرائيليّة".[5] عن فرض الجنسيّة في المناطق التي استُعمرت منذ عام 1948، يحاجج محمود ممداني عبْر

5. حسب تقرير صحفيّ، بالاستناد إلى مؤسّسات حقوقيّة فلسطينيّة، ونقلًا عن زياد حموري مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعيّة الاقتصاديّة، عددُ المقدسيّين الذين يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة 12,000 من أصل 330 ألف مقدسيّ يقطنون في مدينة القدس وضواحيها، وثمّة ما بين 600 وَ 700 مقدسيّ يقدّمون سنويًّا طلبات للحصول على الجنسيّة، وتقوم داخليّة الاستعمار بقبول 150 إلى 200 طلب فقط، أي إنّ 80% من تلك الطلبات تُرفض (قدس، 2020، 1 كانون الأوّل).

السياسات الاستعماريّة البيو_ثقافيّة، وعبْر عَقْد مقارَنة بين حالةِ الفلسطينيّين الذين فُرِضت عليهم الجنسيّة وحالةِ الهنود الحمر في أمريكا الشماليّة، فيقول في هذا الصدد: "مثل الأمريكان الهنود في المحميّات، الفلسطينيّون "الإسرائيليّون" ربّما لديهم حقّ في التصويت ولكنّهم يعيشون تحت حالة الاستثناء التي تنفي حقوقهم المدنيّة والدستوريّة"(Mamdani, 2012, p. 14) . علاوة على ما يقول ممداني، دولة الاستعمار الإسرائيليّ لا تعترف بحقوقهم الوطنيّة.

المستعمِر يخلق صُنافيّات قانونيّة واجتماعيّة متخيَّلة وَفقًا للمنطق الانقساميّ

تَستخدم المنظومات الاستعماريّة الثنائيّات لصناعة الصُّنافيّات المستعمَريّة؛ ففي الجزائر الفرنسيّة صُنِعت الإثنيّة وَ "العِرق" وَ "التحضّر" ضمن منطق: الحضارة مقابل التوحّش؛ البربر ضدّ العرب. ووَفق مخيال وسرديّات المستعِمر لتأريخ التاريخ القديم ولسرديّاته لصالح الفكرة الانقساميّة بمساعدة الأنثروبولوجيّين والمتخصّصين بدراسة المجتمع الجزائريّ، فتصبح صناعةُ الإثنيّة ظاهرة متخيَّلة ومُشَكَّلة اجتماعيًّا كما يقول أپادوراي (Appadurai, 1996). في هذا المضمار، يحاجج ممداني بأنّ بعض نُظُم الفصل تؤسَّس من أجل الفصل بين نظامين عرقيّيْن متعدّديْن للأهالي/ وللمستعمِرين، فتارة تسمّيهم الإدارة الاستعماريّة "الأهالي" وتارة أخرى "الأصلانيّين". على سبيل المثال، "يُمدَّن" الأفارقة كجماعات ولكن ليس بوصفهم أفرادًا (Mamdani, 1996, p. 59) بل تُصنع كصُنافيّة سياسيّة تدعم بتصنيف قانونيّ عبْر أجهزة الدولة (Mamdani, 2000). ويُظهِر ممداني بعض الاختلافات بين الخبرة الاستعماريّة البريطانيّة المبْكِرة ونظيرتها الفرنسيّة؛ فقد نجح البريطانيّون في عَقْد تحالفات ومعاهدات مع حكّام الممالك الأفريقيّة السابقة للاستعمار، بينما تعثّر الفرنسيّون ودخلوا في صراعات، ورفض الكثير من ممثّلي الأهالي في المستعمرات الفرنسيّة الخضوعَ للمطالَبات الفرنسيّة، فكانت بريطانيا أوّل مَن بادر إلى تنظيم الإمكانات التسلُّطيّة داخل الثقافة الأهليّة؛ فلقد كانت أوّل من تبنّى مشروعًا ثقافيًّا يسعى إلى استخدام وتسخير الدوافع الأخلاقيّة والتاريخيّة والاجتماعيّة في العرف المحلّيّ في إطار المشروع الاستعماريّ الأوسع (Mamdani, 1996, p. 157).

وهذا برأينا يؤدّي إلى ما يسمّيه عبد الكبير الخطيبي، معرفيًّا، إنتاج وهْم إپستمولوجيّ وهذيان منهجيّ (Khatibi, 1983, p. 61). إداريًّا، أوجدت الإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة في الجزائر ثلاث محافظات ارتبطت بنظام سياسيّ واجتماعيّ واقتصاديّ يقوم على هيمنة شعب على آخر، وإحلال ثقافة محلّ أخرى، من خلال سَنّ قوانين كقانون الأصلانيّة (Le code

de l'indigénat 1927). أمّا على المستويات التطبيقيّة، فقد خلقت صُنافيّات استعماريّة لا قانونيّة، وهي فئات الأوروبيّين وفئات الأصلانيّين، واستُخدِمت للتمييز بين المستعمِرين (فرنسيّين؛ إسبان؛ طليان؛ مالطيّين -ثمّ محلّيّين أي جزائريّين من "اليهود")، والمستعمَرين (أهالٍ /أصلانيّين، أو مسلمين) مع فروق في التقسيمات الإداريّة على الطريقة الفرنسيّة إلى أقاليم، ومع خلط في الحالة القانونيّة نفسها. فثمّة مواطنون فرنسيّون يحقّ لهم الانتخاب، وآخرون لا يحقّ لهم ذلك (Merle, 2002, p. 77). إحدى المقارَبات المهِمّة في هذا السياق هي مقاربة أچامبين عن حالة الاستثناء، التي تحتاج إلى القانون لإنفاذ حكْمها (Agamben,1997, p. 25). المقصود أنّ "حالة الاستثناء" هي تلك الحالة التي يسهّل فيها القانون "تبرير" أيّ أفعال يقوم بها صاحب السيادة- وهنا في السياق الاستعماريّ هو الذي يمتلك سلطة شبه مطلقة- حفاظًا على النظام القانونيّ.

عملت الإدارات الاستعماريّة المتعاقبة على تكريس المنظور الانقساميّ وأَثْنَنَة السكّان "بربر" وَ "عرب" وَفقًا لأيديولوجيّة البرّانيّ، كالغرباء عن المدن أو سكّان الحضر، أو وَفق منطق طائفيّ "مسلمين" وَ "غير مسلمين" (الأشرف، 2007، ص 261). ثمّ صنعت صُنافيّة جديدة وهي صناعة "يهود الجزائر" الذين مُنِحوا الجنسيّة الفرنسيّة عبْر قانون كريميو (Le décret Crémieux de 1870). تَبِعَ ذلك تطبيقُ منظومة تشريعات شُرِّعت في الـ 28 من حزيران عام 1881، وُضِعت للجزائر ونُقلت إلى مستعمرات فرنسيّة أخرى، بحكم أنّها تلبّي الحاجات الإداريّة الاستعماريّة وتساعد على مراقبة السكّان وتفعيل المنظومة الرقابيّة والعقابيّة مثل الحدّ من حرّيّة التجمّع وحرّيّة الحركة وتسمح بقمع الثورات... (Merle, 2004).

ثمّ تلتها مجموعة من القوانين لإدماج الجزائريّين في المجتمع الفرنسيّ مع الحفاظ على تشريعات إسلاميّة، خصوصًا بُعَيْد فشل ثورة بوعمامة سنة 1881، بالتوازي مع ظهور تيّارات قريبة من جمعيّة الشبّان المسلمين تطالب بإصلاحات تحت سيادة الحكومة الفرنسيّة (حقّ التمثيل في البرلمان؛ المشاركة في تسيير المؤسّسات والمجالس المحلّيّة). ثمّ تلا ذلك قانونُ عام 1919؛ وهو قانون للحصول على الجنسيّة الفرنسيّة مقابل ضرورة التنازل عن الالتزامات الدينيّة التي لا تنسجم مع توجُّهات الإدارة الاستعماريّة (ممارسات لها علاقة بحضور الدين في الحيّز العامّ المتخيَّل وَفقًا للمخيال العلمانيّ /اللائيكيّ). ثمّ تَولّدَ تيّار اندماجيّ سنة 1927 باسم فدراليّة الأهالي الجزائريّين -الأصلانيّين- للمطالبة بالحقوق والاندماج التدريجيّ في الأمّة الفرنسيّة عبْر تيّار فرحات عبّاس وسعدان (Teguia, 1988, p. 44). فعليًّا، لغاية عام 1944 بقي الجزائريّون مواطنين من الدرجة الثانية (Blévis, 2003, p. 29). تنضاف إلى ذلك تصنيفاتٌ اجتماعيّة لتنصيب زعماء للأهالي مثل "القايد" وَ "الآغا" وَ "الخليفة"؛ وطبعًا كلّها تسميات أهليّة عربيّة إسلاميّة تسبق تسميتُها واستخدامُها الحضورَ الاستعماريّ، ولكن

هنا استُخدِمت لأهداف استعماريّة بما يساعد المستعمِر في الإدارة والسيطرة على الأهالي وجمع الضرائب واستملاك الأراضي وتنفيذ الأوامر وربطها بالقانون، على نحو ما نجد في مذكّرة بيجو (Bugeaud) في الـ 14 من شباط عام 1844، وكذلك خلق مَأْسَسة إداريّة لِما سُمِّيَ بالمكاتب العربيّة المقاطعيّة في الإقليم المدنيّ (Arabes départementaux en territoire civil bureax) (Frémeaux,1993) وَفقًا لمذكّرة آب (Thénault, 2012, p. 158). وهذا يشبه ممارسات سلطات الاستعمار الإسرائيليّة التاريخيّة لاستمالة بعض المخاتير والوجهاء، ولنا مثال في ذلك تجربة روابط القرى (على سبيل المثال: مصطفى دودين ومحمّد الجعبري، رابطة قرى الخليل -1980؛ يوسف الخطيب، رابطة قرى رام الله؛ مشاريع الإدارة المدنيّة في عصيرة الشماليّة وبيت ساحور وسيلة الظهر وغيرها) (الموسوعة الفلسطينيّة، 2014، 3 آب). وقد جرى تسليح بعضهم في عام 1981. وكذلك هو الأمر في ظاهرة المخاتير في المستعمَرة الأولى، وخاصّة في أوساط حزب مپاي (كوهِن، 2006).

التسمية تعني التراتُبيّة كما يقول ليڤي-شتراوس (Lévi-Strauss, 1962/1990). كذلك فإنّ تسمية الإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة للمستعمَرين أعلاه تتشابه مع استخدام التعبيرَيْن "عرب إسرائيل" وَ "الوسط العربيّ" ("مِجْزار" بالعبريّة)، مع الممارسات التمييزيّة التي سمحت للأوروبيّين والفرنسيّين في الجزائر المستعمَرة أن يمارسوا دَوْرًا متأهّلًا في إدارة الممارسات التمييزيّة ضدّ الأصلانيّين كما توضّح لنا كوليت .(Collot, 1987, p. 11) أمّا التسمية نفسها للمنظومتين "مسلمو فرنسا" وَ "عرب إسرائيل"، فتعني أنّ فرنسا كانت تنفي الاعتراف بالشعب الجزائريّ، وأنّ إسرائيل تنفي التعامل مع الشعب الفلسطينيّ كشعب، بل كأقلّيّة في "دولتها"؛ ففي المكوِّنَيْن الفلسطينيّ والجزائريّ تُقرَن تسمية المسلم بفرنسا والعربيّ بإسرائيل ضمن منطق له علاقة بتملُّك المنتمين إلى هذه الديانة في الحالة الفرنسيّة؛ والمنتمين إلى ثقافة في الحالة الثانية، دون التعامل مع الأخيرة باعتبارها جزءًا من الشعوب العربيّة أو كشريحة من الشعب الفلسطينيّ، بل كأقلّيّة في إسرائيل. وداخل هذه الأقلّيّة، تُصنع أقلّيّات "عِرقيّة وطائفيّة" ضمن المنطق الانقساميّ الذي أشرنا إليه، وهكذا تجري صناعة صنافيّات الشركس والبدو والدروز والبهائيّين. في الحالة الاستعماريّة الصهيونيّة للتعامل مع الدروز -مثلًا لا حصرًا- نلمس هذا في صناعة تراث درزيّ وهُويّة متخيَّلة (فِرّو، 2019، ص 361). وعملت سلطات الاستعمار على تشجيع الخصوصيّة الدرزيّة، ابتغاء فصل الدروز عن سائر العرب الفلسطينيّين منذ العام 1948؛ إذ استخدم واضعو السياسات والأكاديميّون الإسرائيليّون وسائل خطابيّة وكتابيّة ترمي إلى تحويلِ الطائفة الدرزيّة إلى قوميّة منفصلة عن القوميّة العربيّة، وبدرجة معيّنة إلى قوميّة مقلِّدة أو ناسخة للقوميّة اليهوديّة الطائفيّة (فِرّو، 2015، ص 59؛ خيزران، 2018)، وتعزيزِ الهُويّات الانقساميّة لإدارة مجموعات غير متجانسة ومتضاربة ومختلفة ومجزَّأة (الحاجّ، 2006، ص 183).

اللغة: فروق جوهريّة

ثمّة فروق بين الحالتين بخصوص اللغة، وذلك بسب اختلاف اللغتين ومكانتَيْهما وعدد مستخدميهما في العالم؛ فالفرنسيّة إحدى اللغات الأربع الأولى الأكثر انتشارًا من حيث عدد الناطقين بها على مستوى العالم، بينما العبريّة بشكلها المعاصر عددُ الناطقين بها محدود نسبيًّا. بفعل عدّة أسباب سنأتي على ذكرها لاحقًا، أوّلها الإبقاء على التواصل مع آلاف اليهود العرب الذين استُجلِبوا إلى فلسطين، أبقت إسرائيل على اللغة العربيّة. همّشت الدولة الاستعماريّة الفرنسيّة اللغة العربيّة لصالح الفرنسيّة عبْر خطط ممنهَجة لتهميش العربيّة واستبدالها بالفرنسيّة كأداة لبسط نفوذ فرنسا في البلاد (الإبراهيمي، 2007، ص 27). وأَضْحت العربيّة لغة ثانية تدريجيًّا، أي لغة لاستخدام الأهالي وكلغة تدرَّس في المدارس المحلّيّة التي تعلّم القرآن. وفي عام 1909، طالب المؤتمِرون في مؤتمر رؤساء بلديّات الجزائر بإلغاء تدريس لغات الأهالي، واستبدالها بلغة المدارس الجمهوريّة أي باللغة الفرنسيّة. ثمّ قامت التيّارات المقرَّبة من جمعيّة العلماء المسلمين بدَوْر في المطالَبة بإصلاح الحكم الاستعماريّ وبحقّ الجزائريّين في تسيير شؤونهم وجعل اللغة العربيّة لغة رسميّة من ضمن اللغات الأخرى، واستمرّ هذا السجال أيضًا مجتمعيًّا بين الجزائريّين أنفسهم، بسبب وجود مكوّنات أخرى كالأمازيغيّة ونفاذ الفرنسيّة في التعلُّم وفي الحياة لدى أجيال عدّة، فبقي موضوع اللغة ذا طبيعة إشكاليّة قبل اندلاع الثورة وأثناءها وبعدها. وبقي النقاش قائمًا منذ مؤتمر الصومام[6] وفي جزائر ما بعد الاستقلال، وهي من القضايا الأكثر اشتعالًا في الجزائر المعاصرة حتّى إقرار الأمازيغيّة في الجزائر كلغة رسميّة في الجزائر عام 2016. يرى عيسى قادري أنّ التعليم في الفترة الاستعماريّة كان بمثابة مكان لإنتاج وتوزيع الأيديولوجيا الاستعماريّة (Kadri, 2008)، وفي صدارتها هيمنة اللغة الفرنسيّة.

في الحالة الاستعماريّة الصهيونيّة، عملت دولة الاستعمار على خلق جهاز تعليميّ عربيّ، ولم تَسْعَ إسرائيل إلى إلغاء استعمال العربيّة كما ذكرنا أعلاه، بل حاولت تطبيقَ استخدامات خطابيّة ذات مفردات دلاليّة لإنشاء "عربيّة خاصّة بإسرائيل" (ناشف، 2018)، واستخدامَ اللغة العربيّة لتحقيق وظيفة بناء هُويّة جديدة "للعربيّ الإسرائيليّ"، وذلك عبْر استخدامات

6. مؤتمر الصومام 1956 عُقِد بمشاركة معظم قادة الولايات، عدا قادة الثورة في الخارج وممثّلي ولاية أوراس النمامشة. فيه اتُّفِق على أبرز نقاط العمل: تحرير الوطن بكلّ الوسائل؛ تحقيق الاستقلال التامّ؛ إقامة دولة ذات عدالة وديمقراطيّة؛ تنظيم الشعب بفئاته كافّة لخدمة الثورة. أمّا على الصعيد العسكريّ، فقد جرى تقسيمُ الجزائر إلى ستّ ولايات (أضيفت الصحراء ولايةً سادسة)، وتعيينُ ولاية الجزائر منطقة مستقلّة ومقرًّا للعمليّات، كما جرى تحديد مهامّ المسؤولين، وتنظيم الجيش. أهمّ قرارات هذا المؤتمر: تنظيم الثورة وهَيْكلة مؤسّساتها ووضع آليّات تسيّرها وتوجّهها؛ توسيع نطاق الثورة؛ تجنيد كلّ فئات الشعب الجزائريّ لخدمة الأهداف العليا للثورة بعد تنظيمهم في اتّحادات وتنظيمات (العمّال في الاتّحاد العامّ للعمّال الجزائريّين، والطلبة في الاتّحاد العامّ للطلبة الجزائريّين..)؛ تدويل القضيّة الجزائريّة في الدورة الحادية عشرة للأمم المتّحدة. للاستزادة انظروا: (بوحوش، 1997؛ حربي، 1983).

معيّنة من خلال الأجهزة البيروقراطيّة للدولة، ومن خلال عمليّات السيطرة والتفكيك وإعادة ترتيب الجماعة الوطنيّة عبْر هذه الأجهزة واستخدام العمليّات النصّيّة في المجال العامّ، وفرْض تمثُّلات للّغة العربيّة الفصحى في "إسرائيل"، كمجال لإعادة تشكيل الذات الفلسطينيّة الجمعيّة فيها بما يلائم الأَجِنْدة الصهيونيّة؛ وتوليد أجهزة بغية إنشاء البنْية المادّيّة - المؤسّساتيّة للحلبة البنيويّة للّغة العربيّة ومنتَجاتها. فمن جهة، عملت هذه الأخيرة على مَعْيَرة اللغة العربيّة الفصحى، التي تقف في أساس عمليّة بناء ذات "العربيّ الإسرائيليّ"، ومن جهة أخرى لم تعمل على اللغة العربيّة المحكيّة، على العكس من حالات أخرى لدولة القوميّة في السياق الاستعماريّ؛ إذ -في الأغلب- عملت أجهزة أخرى من أجهزة الدولة على تقوية اللهجات، التي تفرّق بين فئات مختلفة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، وذلك ابتغاء تفكيك هُويّتهم الجمعيّة الوطنيّة والقوميّة (المصدر السابق).[7]

على الرغم من اختلاف السياق التاريخيّ (الجزائر) ولكن مجموعة التبدّلات الجديدة التي تلاحَظ اليوم في السياق الفلسطينيّ من عَبْرَنة أسماء الطرق والإشارات والمذكّرات القانونيّة المختلفة لتبعات "قانون القوميّة" 2018، تُمكّننا من تخيُّل سعي المستعمِرين الإسرائيليّين إلى المزيد من الممارسات والقوانين التي ستعمل على تهميش اللغة العربيّة. ولتلخيص هذا التصوُّر في الحالتين، يمكن استحضار مقولة كاتب ياسين عن الفرنسيّة بوصفه إيّاها "غنيمة حرب" (Butin de guerre) باعتبارها التعبيرَ الأصدق عن لغة مهَيْمِنة في سياق استعماريّ.

"تعمير" البلدَيْن بالمستوطِنين والمعضلة الديمـچـرافيّة

كانت فرنسا في بداية استعمارها للجزائر من الدول الاستعماريّة الأقلّ حراكًا خارج حدودها، مقارَنةً بأمم استعماريّة أخرى. وقد وجدت صعوبات جمّة لحمل الفرنسيّين على السكن في الجزائر المستعمَرة (Meyer et al., 1991). كان عدد السكّان المحلّيّين ما يقارب 3 ملايين، فعملت الحكومة الفرنسيّة عام 1848 على نقل 20,000 مستوطن إلى الجزائر. كانت الحملات الأولى للمستعمِرين قد ضمّت شرائح اقتصاديّة واجتماعيّة معيَّنة من المقاولين والبرجوازيّة الصغيرة ومن التجّار في حالة صعوبة يبحثون عن أسواق جديدة باتّجاه المستعمَرة منذ عام 1830، ولكنّها لم تنجح إلّا بعد أخذ القرار باحتلال كلّ الجزائر بعد عام 1840 وَفقًا لرؤية الجنرال بيجو المشهورة: "الجزائر لا يمكن أن تُفتَح إلّا بالمحراث والسيف" قاصدًا بهذا إسكانَ الجزائر بأكبر قدر ممكن من الفرنسيّين. ولقد قامت التيّارات المناصِرة للاستعمار في الجمهوريّة الفرنسيّة بدَوْر في اتّخاذ سياسات تسعى إلى تحويل

7. للاستزادة، انظروا: (ناشف، 2018).

ساكني الجزائر إلى الأكثريّة الفرنسيّة. ولكن أرقام الإحصائيّات حسب الدراسات المختلفة تُظهِر أنّ تحقيق هذا الهدف لم يكن سهلًا؛ فقد بلغ عدد الفرنسيّين ما يقارب 92,750 في عام 1825، وارتفع إلى ما يقارب المليون عام 1945؛ وبالنظر إلى جنسيّات المستعمِرين سنجد أنّ عدد الأوروبيّين بينهم أكبر من عدد الفرنسيّين أنفسهم، وهذا يعود إلى سياسة التجنيس للمستعمِرين الأوروبيّين وأبنائهم، ممّا جعل الجزائر "الفرنسيّة" جزائر أوروبيّة أكثر ممّا هي "فرنسيّة". ووَفقًا لقانون 1889/6/26، جرى تجنيس اليهود كفرنسيّين[8] أيضًا حسب قانون كيريمو عام 1870 (Pervillé, 1996, pp. 167-180).

وظلّ السكّان الجزائريّون متفوّقين عدديًّا بسبب الحفاظ على مستوى أعلى من الخصوبة مقارَنةً بالسكّان الأوروبيّين. ولم يكن استيطانهم يستطيع أن يغطّي التراب الجزائريّ؛ فقد كان إشغالهم للحيّز متمركزًا في المدن. وعلى الرغم من أنّ السياسة الاستعماريّة كانت تشجّع المستعمِرين الأوروبيّين على العيش في الريف عبْر إقامة قرى خاصّة بهم من أجل تحقيق غرض التطوير الزراعيّ والتحكُّم بالثورات الزراعيّة، تشير الإحصائيّات إلى أنّ 80% من المستعمِرين في عام 1954 كانوا يقيمون في المدن (Ibid, p. 173). كانت تجارب العيش في الريف تسير بوتيرة سريعة حتّى عام 1906، ثمّ أخذت تتراجع تدريجيًّا بسبب صعوبة الانتقال والسكن. تمركَزَ الاستيطان الأوروبيّ في المدن الساحليّة على وجه الخصوص، الأمر الذي أعطاهم الانطباع بأنّهم يعيشون في حيّزات تشبه حيّزاتهم في جنوب فرنسا أو في أجزاء من أوروبا كإسبانيا وإيطاليا. وبدءًا من عام 1930، بدأ زحف الأهالي إلى الأحياء الفقيرة حول المدن، ولم يعد الأوروبيّون يشكّلون الغالبيّة إلّا في بعض مدن كوهران (في غرب الجزائر) والجزائر العاصمة. وهذا مغاير للحالة الاستعماريّة الفلسطينيّة؛ فالصهاينة تَوزّعوا على المناطق التي هُجِّر السكّان الفلسطينيّون منها ريفًا وحضرًا وبادية، وإن تشابهت الحالتان من حيث تمركُز مراكز سكّانيّة بتجانس يهوديّ على نحوِ ما سنبيّن لاحقًا في الجزئيّة الخاصّة بالتوزيع الحضريّ. في كلتا الحالتين، دعا روّاد الاستعمار إلى إسكان البلدان مع فارق أساسيّ مرتبط بوتيرة تهجير اليهود وإجلائهم إلى فلسطين التي كانت أسرع بكثير لأسباب متعدّدة، وكذلك فإنّ عمليّات تهجير السكّان الفلسطينيّين وإحلال آخرين محلّهم كانت أكبر بكثير من الحالة الجزائريّة؛ فقد دفعت السياسات المختلفة خلال المئة وثلاثين عامًا إلى حصر الجزائريّين في مناطق محدَّدة وتهجيرهم الداخليّ، ولم تَقُمْ بعمليّات طرد وتهجير كما فعل النموذج الصهيونيّ. ولكنْ ثمّة قاسم مشترك هو التهجير الداخليّ. فحسب أريج صبّاغ-خوري، ما يقارب 15% من السكّان الفلسطينيّين في المستعمَرة الأولى "إسرائيل" هم من

8. لصناعتهم كصُنافية اجتماعيّة وسياسيّة مغايرة عن المسلمين الجزائريّين، ولمبرّرات مرتبطة بصناعة فئة وَفق تشييد خطابيّ، يدّعي أنّ ثمّة ثقافة يهوديّة _ مسيحيّة (Judéo-chrétien) تجعل من العهد القديم والعهد الجديد المصدر المتخيّل للسرديّات التاريخيّة. بعبارة أخرى، تجري صناعة هذا المخيال لصناعةِ آخَرَ متخيَّلٍ ومغايرٍ ومختلفٍ قِيَميًّا -وهو المسلم.

المهجَّرين (صبّاغ-خوري، 2015أ، ص 41). وفي الحالة الاستعماريّة الصهيونيّة، نجد الكثير من المحاولات الكبيرة لإسكان المهاجرين في القرى وإقامة مجمَّعات زراعيّة، وفي الوقت نفسه نجد تفضيلًا لدى عدد منهم للسكن في الساحل والمدن الكبرى.

نزع الملْكيّة عن أصحاب البلاد

في مقاربة من وجهة نظر اقتصاديّة، يركّز بنجامان ستورا على المبرّرات الاقتصاديّة للاستعمار الفرنسيّ (Stora, 2007, pp. 102-105)، حيث عملت الإدارتان الاستعماريّتان في الجزائر، كما في فلسطين، على نزع الملْكيّة عن السكّان الأصليّين؛ إذ منذ السنوات الأولى عملت فرنسا على نزع الملْكيّة من الجزائريّين واستملاكها وتمليكها للفرنسيّين والأوروبيّين. فبدءًا من أيلول عام 1830، قام المارشال كلوزيل بنقل ملْكيّة الأراضي الخصبة التابعة للباي العثمانيّ ومنَحَها للمستعمِرين الأوائل، وتملّك ملكيّات الحبوس[9] (الوقف الإسلاميّ) تحت ذريعة المنفعة العامّة تمامًا، وضمن منطق مصادرة أراضٍ كشكل عقابيّ وخاصّة بعد ثورة الشيخ المقراني عام 1844، وثورة الأمير عبد القادر الجزائريّ عام 1871، اللتين استُخدِمتا كذريعتين لنقل الملْكيّة إلى المستعمِرين (Khalfoune, 2005, p. 66)، وكعقاب للأهالي في مناطق وهران ومزيونة، تمامًا كما تفعل إسرائيل عند مصادرتها للأراضي بأوامر عسكريّة أو كتبرير للمصلحة العامّة. وكذلك سُنّت سلسة قوانين أخرى مثل قانون عام 1863، وقانون ڤانير لتحديد أو تقليص أراضي القبائل وقانون حماية الملْكيّة وكلّ الأدوات القانونيّة الأخرى من أجل السيطرة على الأرض، بحيث تملّك الأوروبيّون في الفترة الواقعة بين العامَيْن 1871-1920 قرابة ربع الأراضي القابلة للزراعة، وكذلك أراضي الدولة التي بلغت مساحتها ما يقارب 5 ملايين هكتار (Guignard, 2010, p. 80). فخلال قرن، عملت السلطات على تمليك المواطنين الفرنسيّين وتقليص حجم الملْكيّة للجزائريّين عبْر توزيع أراضٍ عامّة. فقد ازدادت ملْكيّة الأراضي المملوكة للفرنسيّين والأوروبيّين نحو 480,000 هكتار في عام 1870 إلى ما يقارب 2,726,700 في عام 1950، بينما كان نصيب الأهالي في ذاك العام نفسه (1950) 7,349,100 هكتار. 25% من الأراضي الزراعيّة كان يملكها المستعمرون، ولكن نسبتهم من الجماعة الزراعيّة /الفلّاحيّة لم تمثّل سوى 2% عام 1950 (Pervillé, 1996, p. 179). وتراجع النشاط الحِرَفيّ بسبب استيراد منتجات صناعيّة منافِسة (براهيمي، 2001، ص 70).

9. الاسم الدارج للوقف الإسلاميّ في الجزائر والمغرب الكبير. الأحباس العامّة هي التي تُوْقَف على جهة من جهات البِرّ والخير، ولا يكون المحبوس عليه شخصًا معيَّنًا مثلما هو الشأن في العقارات المحبوسة على خدمة المساجد والمستشفيات والمدارس والملاجئ ودُور الأيتام. أمّا الأحباس الخاصّة (التي تسمّى كذلك بالمعقبة)، فهي العقارات التي حبسها أصحابها على أشخاص معيّنين، كأن يحبس شخص دارًا على أولاده الذكور ما تعاقبوا ليستمرّ انتفاعهم.

في مشهد مشابه، قامت دولة الاستعمار بإدخال تعديل على قانون أملاك الغائبين 1965 حمَلَ الرقْمَ 3 وأسمته "تحرير أملاك الأوقاف والتصرّف بها"، وذلك على نحوِ ما يقول أحمد ناطور نقلًا عن أحد المشرّعين الصهيونيّين وَفقًا لهذا التوجُّه: "بهذا نكون أوصدنا الباب على مجهود المسلمين في تحرير أوقافهم وتملُّكها بأثر رجعيّ اعتبارًا من يوم 1948/12/02" (ناطور، 2015، ص 237)، فضلًا عن عشرات القوانين التي بموجبها صودرت الأرض.

وعند النظر في حالة الجزائر، نجد تفاوتًا بالغًا في تقاسم الأرض الخَصبة؛ إذ كانت هذه تتمركز في يد المستعمِرين. وكذلك فإنّ مجْمَل الأراضي الساحليّة الخَصبة فُرِّغت تقريبًا من الجزائريّين؛ إذ كان 85% من هذه الأراضي مملوكة للمستعمِرين وَ 15% للأهالي. وكانت المزارع الأوروبيّة تمتلك إمكانيّات مادّيّة وتقنيّة، حيث كانت النسبة الأكبر من الإنتاج الزراعيّ عام 1950 بيد المستعمِرين، وَ 55% من الإنتاج الحيوانيّ، وَ 66% من الإنتاج النباتيّ، وكذلك غالبيّة المنتجات المسوّقة، وعلى رأسها النبيذ، كانت بغالبيّتها الساحقة بيد الفرنسيّين.

ثمّة تشابُه في بعض الممارَسات في الحالتين. فعلى سبيل المثال، في الجزائر صادرت سلطات الاستعمار الفرنسيّ ملْكيّة ما يقارب 2.9 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، من أصل 9 ملايين ما بين المصادرة وإلغاء قرارات انتفاع، وخاصّة قانون ڤانير (Ageron, 1968; Nouschi, 1962). وبالنظر إلى بعض المنظومات القانونيّة بخصوص الملْكيّة والعقارات والأرض، نجد أنّه منذ اللحظات المؤسِّسة لدولة الاستعمار الإسرائيليّ، شَرَعت هذه الدولة في استخدام منظومة قانونيّة مركَّبة لتخدم أهدافها السياسيّة، لأنّ الصراع الأساسيّ في الحالة الفلسطينيّة قائم على الأرض. وكما عملت فرنسا على استبدال الحبوس والعروش، عمدت السلطات البريطانيّة إلى استصدار قوانين لإلغاء نظام المشاع، واستمرّت على خطاها السلطاتُ الإسرائيليّة. وتمارس الإدارة الاستعماريّة سياسة حيّزيّة بواسطة القوانين والمرسومات وقرارات الحكومة والممارسات على أرض الواقع، ودوافع تفضيل هذه المناطق جغرافيًّا-سياسيًّا واجتماعيًّا-اقتصاديًّا، لضمان وجود اليهود في هذه المناطق كجزء من سياسة نشر السكّان اليهود لضمان سيطرة إثنيّة وكولونياليّة داخليّة للمناطق الجغرافيّة ذات التجمّعات العربيّة الفلسطينيّة (خمايسي، 2015، ص 123). بنظرة كلّيّة إلى السياق الفلسطينيّ في المستعمَرة الأولى "إسرائيل"، نجد أنّ نسبة 93% من أراضي "إسرائيل" تابعة للدولة، ويملك الفلسطينيّون ما نسبته 2.1% فقط (جبارين، 2015، ص 223). كذلك عملت الإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة على تغيير ألقاب وأسماء المدن والقرى بمقتضى قانون السجلّ المدنيّ الصادر عام 1882، ولا زالت بعض الأسماء الفرنسيّة والتسميات دارجة في الاستخدامات المحلّيّة لسكّان الجزائر من الأجيال المخضرمة على الرغم من مرور 60 سنة على بداية الاستقلال. ومثلها فعلت الإدارة الاستعماريّة الإسرائيليّة،

إذ قامت بتغيير أسماء الأمكنة عبْر عمليّة تهويد وعَبْرَنة ممنهَجة (الشيخ، 2010، ص 5؛ صبّاغ-خوري، 2015ب، ص 255).

تُظهِر الدراسات الغزيرة التي اهتمّت بالقوانين العقاريّة في الحالة الاستعماريّة الفرنسيّة / المستعمَريّة الجزائريّة كيف قامت السلطات الاستعماريّة الفرنسيّة في الجزائر بتملُّك الفضاء الجزائريّ عبْر إقامة قانون ومسح للأراضي (Ageron, 1968; Blevis, 2003; Guignard, 2010; Thénault, 2012)، وهذا ما يظهره پيير بورديو في تحليله لماهيّة الدولة والقانون: "تعلن الدولة إمّا عبْر كينونتها أو عبْر قانونها أو عبْر سلطتها الشرعيّة منح ومنع وإعطاء الحقّ للتملّك وللتصرّف، على نحوٍ يجعلها تمارس سلطتها الفعليّة كمخلوق نصف إلٰهيّ" (Bourdieu, 1994). يأتي هذا في سياق تحليله لأيّ سياق دولاتيّ، في حين نجده (بورديو) يركّز بالتشارك مع عبد المالك صياد في دراسة أخرى على عمليّات الاقتلاع المنظَّمة التي تعرّض لها الفلّاحون الجزائريّون وخاصّة في منطقة القبائل (Bourdieu & Sayad, 1964). مقارَبة بورديو وصياد هذه تعطي عمقًا تاريخيًّا لفهم تبدُّل الممارسات وآليّات التملُّك في الجماعات المهيمَن عليها. عملت هذه التغيُّرات القانونيّة تدريجيًّا على قلب آليّات نقل الملْكيّة بما يسحب قدرة الأهالي من تنظيم هذا القِطاع والحفاظ على الملْكيّة. ليس هذا فحسب، بل إنّ منظومة القوانين هذه عملت على إعادة ترتيب التشكيلات السوسيو_اقتصاديّة للأهالي لا عبْر فرض القوّة الاستعماريّة فحسْب، بل كذلك عبْر تملُّك الأرض تسعى إلى تحديد علاقة الأصلانيّ بأرضه كمحاولة لإلغاء علاقته بماضيه وروابطه الجمعيّة وإحلال أفراد جدد في واقع جديد عبْر عمليّة طمس وإزالة للأصلانيّين أصحاب الأرض السابقين (Branche, 2013, p. 201). على نحوٍ مشابه لهذا المنطق الذي طُبِّق في الجزائر المستعمَرة، قامت دولة الاستعمار الصهيونيّ بتملُّك الأراضي التي احتلّتها بالقوّة وأملاك الغائبين وصناعة الأصلانيّ "اللاشرعيّ". يُظهِر أورن يِفْتَحْئيل أنّ فلسطينيّي عام 1948 يمتلكون 3% فقط من الأرض، بينما يرى حسن جبارين -كما ذُكِر أعلاه- أنّ النسبة أقلّ من 2.3% (Yiftachel, 1999, p. 367). كذلك توضّح هولتسمان-چازيت أنّ السلطات الاستعماريّة استخدمت القانون لتهويد الأرض الفلسطينيّة وتجريد السكّان العرب من الأراضي والملْكيّة (Holzman-Gazit, 2007, p. 105). كذلك كانت الحال في الجزائر المستعمَرة؛ إذ تُبيّن لنا لور بْليفيس أنّ القوانين الصارمة والمعقّدة استُخدِمت في سبيل إخفاء العنف، والدفع بتقبُّل المشروعيّة من قِبل المحكومين (Blévis, 2003, p. 56). هذه الممارسات الاستعماريّة الفرنسيّة السالف ذكْرها تُشابه إلى حدّ كبير قوانين "العودة وأملاك الغائبين" في 1950 التي سَنَّتها دولة الاستعمار الصهيونيّ، وكذلك القانون الذي صُوِّت عليه عام 1953 والذي سمح بالعودة بأثر رجعيّ إلى الأملاك "لأغراض عسكريّة" أو "لتطويره" إلخ... وعلى غراره قانون التخطيط والبناء الذي صُوِّت عليه في عام 1965. كلّ هذه القوانين ترمي إلى تجريد الفلسطينيّين من أراضيهم. وكما فعل الصهيونيّون

كان الفرنسيّون قد فعلوا بعد عام 1830، حيث كان قيام الإدارة الاستعماريّة بنزع الملْكيّة من السكّان تدريجيًّا يتناسب مع توطين المستعمِرين الأوروبيّين بمساعدة الجيش عبْر فتح الطرقات ومنح أراضٍ بالمجّان للمستعمرين (Ageron, 1968). وكما في حالة الاستعمار الفرنسيّ حين عملت لجنة انتزاع ملْكيّة الأراضي والعروش والأحباس والأوقاف على السماح بتدفُّق المستعمِرين في الفترة الواقعة بين العامين 1830-1880، سمحت الحالة الاستعماريّة الإسرائيليّة بتملُّك الأراضي التي احتُلّت في العام 1948، ولاحقًا سمحت بتملُّك آلاف الدونمات (Zvi, 2004, p. 60).

فصل المستعمِرين والمستعمَرين حضريًّا

عملت الإدارة الاستعماريّة في البلدين على استحواذ مساحات البناء والتخطيط الحضريّ الذي شكّل الهاجسَ الأساسيّ في الحالة الجزائريّة كما في الحالة الاستعماريّة الإسرائيليّة (Jabareen, 2017). على سبيل المثال، نموذج تحديد البناء في القدس يشبه تمامًا ما فعله الفرنسيّون في الجزائر، فضلًا عن تعزيز جهاز تشريعيّ يقنّن عمليّات انتزاع الأراضي وممارسات الأجهزة السياسيّة، والقيام بدراسات إثنوچرافيّة تبرّر السيطرةَ الاستعماريّة ودراسة البنى التقليديّة، وبنفس الكيفيّة خلق فئة خارج القانون في الحالة الجزائريّة، على نحوِ ما يُظهِر ديدي چويچنارد بشأن تطبيق قانون عام 1863 (Guignard, 2010). وتُرافِقُ هذا كلَّه مبرِّراتٌ فوقيّة علمويّة عن نجاعة المستعمِر في استخدام الأرض ونوعيّة الزراعة وشكل الأشغال وأحقّيّة البرّانيّ على الجوّانيّ، مع وضع محاججات عن نجاعة الاستخدام من قِبل الأوروبيّ وغير ذلك... ففي غرب الجزائر في وهران، طُبِّق ذلك على حالة قبائل حازِدْجي (Hazedj). هذه القبائل طُرِدت إلى المغرب ثمّ لم يُسمَح لها بعد ثلاث سنوات بالعودة إلى وضعها كما في السابق -أي إلى فِلاحة أرضها- بل سُمِح لها باستخدام جزء صغير من الأرض وقرب أرضهم الأصليّة وَفقًا لتعهُّدات باستئجارها من الدولة (Ibid, p. 91). هذه الممارسات تشبه ممارسات الإدارة الاستعماريّة الإسرائيليّة في حالات التهجير الداخليّ. على سبيل المثال، "من بين 44 قرية من القرى التي هُجِّرت وبقي جزء من سكّانها في وطنهم، ثمّة 12 قرية بقي معظم سكّانها مهجَّرين في وطنهم (من بينها: إقرث؛ كفر برعم؛ المجيدل؛ البروة)" (صبّاغ-خوري، 2015أ، ص 51). ولنا في قرية عين حوض مثال؛ فقد أقام سكّان الأخيرة في أراضٍ مجاورة لبيوتهم الأصليّة التي تحوّلت إلى مزار فنّيّ لمستعمِرين جدد. فضلًا عن هذا، حدّدت السلطة الإسرائيليّة حقّ التصرّف بالأرض، ومنعت زراعتَها والبناء عليها، بغية تقليص حجم الإشغال الفلسطينيّ على الأرض تحت مبرّرات حماية الأرض وإعادة تعريف الفضاء لإخفاء العنف ونزع الملْكيّة وتحديد حجم الأراضي المزروعة، مثلما فعلت فرنسا -كما يبيّن لنا ذلك شارل روبرت أجرون- في عام 1872، حيث قامت السلطات بتضخيم

حجم الغابات من أجل "الحماية من التصحُّر" (Guignard, 2010, p. 91) إلخ... وكذلك قامت بتبديل أنماط التربية والرعي، كما تفعل السلطات الإسرائيليّة اليوم بخصوص منع الرعي ومنع قطف الزعتر والعكّوب وغير ذلك، في سياق استخدام الطعام والطبيعة أدواتٍ للسيطرة على الإنسان الفلسطينيّ، حيث يشكّل المنع القانونيّ المفروض على قطفهما محورًا إضافيًّا يحاول من خلاله الاستعمار تفكيك علاقة الفلسطينيّ بأرضه وهُويّته من جهة، وإعطاء السلطة على الأرض ومواردها للإسرائيليّ من جهة ثانية (إغباريّة، 2017). هذه النماذج تُظهِر لنا كيفيّة استخدام المنظومة القانونيّة والتقنيّة من أجل تملُّك الأرض عبر نزعِ المشروعيّة عن أصحاب الأرض الأصليّين في الحالتين، وتجريمِ عاداتهم وممارساتهم وثقافتهم تحت ذرائع بيئيّة وطبيعيّة.

علاوة على ما ذُكِر، جرى احتكار عمليّة زراعة الغابات للدولة الاستعماريّة الفرنسيّة، وهو ما يشبه ما فعلته الدولة الاستعماريّة الصهيونيّة وعمليّة اختيار الصنوبر وكيفيّة تحويله إلى الشجرة الفيتِش- التَّوَلُّه- للصندوق القوميّ اليهوديّ (Ribout & Joffe, 2017, November 28). هذه الممارسات منسجمة مع ادّعاءات صهيونيّة قديمة بشأن عدم معرفة الفلسطينيّين بالأرض وبزراعتها، بل كذلك باستخدام المعرفة الصهيونيّة كمبرّر للأحقّيّة والتميُّز عبْر پروپاچندا (دعاية مضلِّلة) مثلما تُظهِر لنا دراسة كاترين نيسو عن استحواذ برتقال يافا كشكل من أشكال الپروپاچندا لأمّة ناجحة (Nicault, 2014, p. 101). وعلى المنوال نفسه قدّم الفرنسيّون نفس المحاججة باتّهام الجزائريّين بإهمال الأرض (Davis, 2012). وبالنظر إلى اقتلاع الأشجار التي تصنَّف أصلانيّة، نجد تشابهًا في ممارسات المستعمِرين في الحالتين، إذ اقتلع الفرنسيّون مئات آلاف أشجار الزيتون في مناطق القبائل الكبرى (de Saint-Arnaud, 1864)، كما تفعل إسرائيل باقتلاع آلاف أشجار الزيتون منذ عام 1948.

على مستوى التخطيط الحضريّ، كثيرة هي الدراسات التي تُظهِر دَوْر التخطيط الاستعماريّ في إعادة تخطيط مدن المستعمَرين وتأثيره على العمارة والبنى التحتيّة، وتعميمهم لنماذج مستقدَمة إلى المدن المدارة (King, 1990)، وكذلك إظهار شكل التحكّم بمساحات البناء والتخطيط الحضريّ كمَهَمّة أساسيّة في الحالتين الاستعماريّتين في الجزائر المستعمَرة. ويمكن اعتبار نموذج تحديد البناء في القدس مشابهًا تمامًا لِما فعله الفرنسيّون في الجزائر؛ إذ إنّ عمليّة بناء المدن الجديدة هناك كانت على حساب المدن التقليديّة الجزائريّة. فعلى سبيل المثال، حوّل الفرنسيّون المساجد إلى متاحف، كما بدّلوا البنى الحضريّة للشوارع وغيّروا مَعالمَ ومدنًا جزائريّة كثيرة باستثناء القصبة التي حافظوا عليها (Meynier, 2014, p. 17). على المستوى الحضريّ التخطيطيّ، عملت الإدارات الاستعماريّة الفرنسيّة على

إعادة التخطيط الحضريّ وسياسات العَصْرَنة من قبيل الرغبة في تحويل الجزائر العاصمة -على سبيل المثال- إلى مدينة فرنسيّة كبيرة (Jordi & Planche, 1999, p. 14). فضلًا عن هذا، تُظهِر لنا دراسة أوديل وَهيتس محاولات مهاجرين أوروبيّين خلقَ لمسات حضريّة ومعماريّة وطرقًا لأشغال حيّزيّة تشبه الطرق التي في بلدانهم الأصليّة لتطبيقها في بناءاتهم في الجزائر (Goerg & Huetz de Lemps, 2012, p. 21). وفي مَنحًى مشابه، سعى التخطيط الحضريّ الاستعماريّ الإسرائيليّ إلى تبديل الطوبوچرافيا والتطهير المكانيّ في فلسطين (بشارة، 2015).

طالَبَ الاشتراكيّون في الجزائر المستعمَرة من أتباع سان سيمون وشارل فوري وإيتان كابي وغيرهم بالفصل بين السكّان (Barthélémy, 1843, p. 533)، وذلك لوجود فروق ثقافيّة بين الجماعتين، وبتجسيد هذه الرؤية مع الإبقاء على التواصل التجاريّ والاقتصاديّ وتطبيق للفصل بين الجماعتين في العيش والسكن، وإبقاء تباعد ثقافيّ بينهما، تمامًا مثلما يقترح بعض الساسة الإسرائيليّين الحاليّين فكرة "السلام الاقتصاديّ". حضريًّا، جرى الفصل بين الأصلانيّين المسلمين من جهة، والفرنسيّين والأوروبيّين من جهة أخرى، وتُرجِم هذا الفصل من خلال خلق فضاءات حضريّة متباعدة ومدن مغايرة، وأدّى ذلك إلى خلق مدن تعجّ بالفرنسيّين والطليان والإسبان والمالطيّين عبْر مراكز حضريّة عصريّة أوروبيّة في مراكز المدن، وحضور أصلانيّ مسلم في الضواحي والأطراف، وتكون أشبه بالچيتوهات، مع فروق واضحة في العيش والمساحات ووجود مستوصفات وروضات ومدارس وأماكن للَّعب وكنائس وغير ذلك، ووجود آخرين في أحياء فقيرة تنعدم فيها كلّ الخدمات. كانت الجماعتان تلتقيان في مكان العمل فقط. استمرّ هذا المشهد حتّى عام 1962 (Rahmoun, 2018). يقول بارثيليمي (Barthélémy, 1843, p. 533): "يجب أن نكون في المدن الأصلانيّة، وأن نبنيها جنبًا إلى جنب مع مستوطنينا المدنيّين، مع إيجاد استثناء لليهود الجزائريّين "شعب الله" الذي يسكن بين كلّ الشعوب بحيث يمكنهم السكن في مدننا وكذلك في مدن الجزائريّين". هذا التصوُّر مرتبط بتشييد خطاب يدّعي أنّ ثمّة ثقافة يهوديّة _ مسيحيّة (Judéo-chrétien) تجعل من العهد القديم والعهد الجديد المصْدَرَ المتخيَّل للسرديّات التاريخيّة. بعبارة أخرى، تجري صناعة هذا المخيال لصناعةِ آخَرَ متخيَّلٍ ومغايرٍ ومختلفٍ قِيَمِيًّا وهو المسلم.

هذه الرؤية جرى تطبيقها في أكثر من منطقة، ممّا صنع أنموذج تشكيل حضريّ يقوم على مركزِ مدينة عصريّ يقطنه أوروبيّون، وأطرافٍ شبه حضريّة "چيتوهات" يسكنها الجزائريّون المسلمون. يمكن هنا عَقْد مقارنة مع صناعة المنعزلات الإثنيّة لأحياء العرب في اللدّ والرملة ويافا (صبّاغ-خوري، 2015ب)، وكذلك الحال بالنسبة لمدن العمّال، فهي تجسّد شكل

هذا الفصل. في هذا لنا مثال يتجلّى في مدينة بني صاف التي بنيت عام 1870. كانت هذه المدينة قد بُنِيت أساسًا لاستقبال العمّال الإسبان وعائلاتهم، فبُنِيت فيها منازل جميلة وكنيسة وبلديّة ومُنشَأة تمريض ومدرسة وسوق مفتوح وقاعة حفلات وغير ذلك... في حين لم يُمنح العمّال الجزائريّون وعائلاتهم مناطق حضريّة مشابهة، بل جرى تجميع العمّال في مناطق خاصّة بهم في حيّ "غار البارود" على بعد أربعة كيلومترات من مركز المدينة، والهدف الأساسيّ هو تطبيق الفصل بين المجموعتين. نموذج بني صاف هو نموذج الدمج السانسيمونيّ بين الأوروبيّين والجزائريّين، أي التقاؤهم في مكان العمل، مع الفصل في ما بينهم في الحياة الاجتماعيّة، إذ إنّ كلّ جماعة تُبقي على ممارساتها الثقافيّة والاجتماعيّة والدينيّة المرتبطة بالتخطيط الحضريّ للفصل الحيّزيّ بينهما؛ أيْ ربط العمال الجزائريّين بالعمل في المناطق الصناعيّة. وأدّى ذلك إلى خلق مجموعة سكّانيّة أوروبيّة مهَيْمِنة تمتلك السيطرة والمال، مقابل مجموعة مهيمَن عليها تعيش ظروف البِرولتياريا، الأمر الذي يمثّل خيانة لأفكار سان سيمون نفسه باستبدال الطبقات الإقطاعيّة بالمجتمع الصناعيّ الأكثر عدالة (Rahmoun, 2018). فقد سعى السانسيمون إلى مشاركة الجزائريّين في التطوير الاقتصاديّ للمستعمَرة، وهذا يتشابه مع فكرة السلام الاقتصاديّ لبنيامين نتنياهو وسياساته لفتح أسواق العمل الصهيونيّ للعمّال الفلسطينيّين، ومع رغبة الساسة الإسرائيليّين بإقامة مناطق صناعيّة على تخوم جدار الفصل العنصريّ والمستعمرات يعمل فيها العمّال الفلسطينيّون ويعودون إلى أماكن سكناهم بعد انتهاء دوام العمل. كذلك حدّد الفرنسيّون وقتًا للمستعمَرة حسب معايير المركز الفرنسيّ في باريس لا حسب توقيت چرينيتش. وجرى فرض عطل أسبوعيّة مغايرة وأَجِنْدة إداريّة فرنسيّة حلّت محلّ الأهليّة (Bertrand, 2008). وعلى غرارها فعلت المنظومة الاستعماريّة الصهيونيّة بأيّام السبت والأعياد اليهوديّة وتوقيت "الانتصارات" والاحتفالات وسوى ذلك...

الدولة الاستعماريّة بوصفها حامية لمجتمع المستعمِرين

سادت في الجزائر خلال سنوات الاستعمار الفرنسيّ ممارسات عنف عصاباتيّة تجاوزت قوانين الحروب مثل التعذيب والغزوات والسرقة والتقطيع والحرق لا في سبيل قمع أيّ مقاومة فحسب، بل كذلك من أجل التحكّم بالجزائريّين (Thénault, 2012). تُظهِر الدراسات أنّ المستوطنين الفرنسيّين كانوا يقومون بحملات منظَّمة ضدّ الأصلانيّين على نحوٍ ما حصل عام 1871، كما يفعل المستوطنون الآن في الضفّة الغربيّة وفي قِطاع غزّة. فعلى سبيل المثال، في مدينة بجاية شرق الجزائر قرّر المستعمِرون الفرنسيّون قمع الثورة بمعزل عن قرار الجيش، وسرعان ما دخلوا في صراع مع الجيش الفرنسيّ لأنّه يبدّد أحلامهم في بعض مخطّطاتهم الاستعماريّة (Guignard, 2005, pp. 129-154). هذه الممارسات

تتشابه تمامًا مع ما حدث في المواجهات إثر سحب المستوطنين من سيناء ومن قِطاع غّزة ومن بعض البؤر الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة، طبعًا دون أن تتحوّل هذه الصدامات إلى صدامات كاملة، لأنّ الدولة الاستعماريّة هي دولة المستعمِرين أوّلًا وأخيرًا (Mamdani, 2012, p. 55). وهذا يظهر في الممارَسات التمييزيّة لصالح المستعمِرين الفرنسيّين والأوروبيّين في الجزائر، ومثل ذلك نجد لمصلحة أفراد الجيش الإسرائيليّ وللمستوطنين في الحالة الفلسطينيّة علاوة على القتل بالرصاص الذي تنتهجه الشرطة الإسرائيليّة في مشهد قتل يمسّ حَمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة من العرب فقط، كما حدث في يوم الأرض الذي سقط ضحيّةً له ستّة شهداء، وفي هبّة أكتوبر عام 2000 التي سقط ضحيّتها ثلاثة عشر شهيدًا. ومن المؤكّد أنّ هبّة أيّار عام 2021 وقتْل الشابّ محمّد كيوان في أمّ الفحم والهجمات التي نظّمتها مجموعات يهوديّة في مدن اللدّ وحيفا وبئر السبع تشابه إلى حدّ كبير ما كان يحدث في الجزائر المستعمَرة.

المنظومة القانونيّة كوسيلة قمع استعماريّة بامتياز

إحدى المقارَبات المهمّة في موضوع القانون هي استخدامه في السياق الاستعماريّ كوسيلة لإنفاذ السيطرة الاستعماريّة. وفي هذا السياق، يمكن استحضار مقاربة أجامْبين عن حالة الاستثناء التي تحتاج إلى القانون لإنفاذ حكمها، أي من خلال المنظومة القانونيّة لحالة الاستثناء نفسها التي لا تقع خارج المنظومة القانونيّة نفسها (Agamben, 1997, p. 25). ابتداءً من عام 1851، تمكّنت السلطات الفرنسيّة، عبْر منظومة قانونيّة مركَّبة، من تطبيق الضبط على المجتمع المستعمَر ومكوّناته. كان متوسّط الغرامات والعقوبات في عام واحد يصل إلى ما يعادل 250,000 غرامة وعقوبة متنوّعة؛ كفرض الإقامة الجبريّة والعزل وغير ذلك... هذه المنظومات كانت خاصّة بالأصلانيّين دون الفرنسيّين، كتغريم الحجّ إلى مكّة إذا جرى دون إذن، وتغريم الفلّاح الذي يفلح أرضًا دون الحصول على تصريح لفلاحتها؛ أي كان يجري الخلط بين القانون الجنائيّ العامّ والقانون السياسيّ. أضف إلى ذلك سلسلة من القوانين ضدّ التحريض في المساجد، على نحو ما نجد في مذكّرة ميشيل (Circulaire Michel) 1933، ومذكّرة ريچني (Décret Régnier) 1935 ضدّ أيّ تظاهرة تمسّ بالسيادة الفرنسيّة (Saada, 2003, pp. 4-24). وبالنظر إلى النظام القانونيّ العقابيّ الاستعماريّ الفرنسيّ للجزائر "الفرنسيّة"، نجد بعض التشابهات مع الحالة الفلسطينيّة مع تعقيدات (النظام الاستعماريّ الإسرائيليّ استخدم قوانين بريطانيّة وأضاف عليها)، وخاصّة استخدام الفرنسيّين لمنظومة التشريعات التي شُرّعت للجزائر في الـ 28 من حزيران عام 1881، والتي نُقلت إلى مستعمرات فرنسيّة أخرى (Merle, 2004) لتلبية حاجات الإدارة الاستعماريّة، ولمراقبة السكّان والمنظومة الرقابيّة والعقابيّة مثل حرّيّة التجمّع وحرّيّة

الحركة وقمع الثورات وغير ذلك. وهو يشابه منظومة قانون الطوارئ البريطانيّ التي طبّقتها حكومة الاستعمار البريطانيّ وأبقت عليها حكومة الاستعمار الإسرائيليّ واستخدمتها بكثرة في أراضي عام 1948 حتّى الستّينيّات، ليبقى استخدامها إلى اليوم وَفْق الحاجة (بشارة، 2016، آذار). واستُخدِم القانون لتجريم الفلسطينيّ لأيّ سلوك اعتاد أن يقوم به خلال فترة الحكم العسكريّ (Korn, 2007, pp. 207-231)، وهنالك أيضًا قانون الطوارئ الذي ما زال معمولًا به في الضفّة الغربيّة والقدس حتّى اليوم، وبعض القوانين العسكريّة (كحالة الاعتقال الإداريّ -على سبيل المثال). زد على ذلك بالطبع منظومة السجن، حيث خضع آلاف الجزائريّين للسَّجن في الجزائر وفي فرنسا، وفي سجون في جزر تابعة لفرنسا. وفي السياق الفلسطينيّ، اعتقلت إسرائيل منذ عام 1967 ما يقارب مليون فلسطينيّ، أي إنّ واحدًا من بين كلّ أربعة فلسطينيّين من سكّان المناطق المستعمَرة عام 1967 خاض تجربة اعتقاليّة (العدوي، 2021، 5 حزيران). قام الاستعمار الفرنسيّ بنفي عائلات المناضلين إلى خارج الجزائر؛ إلى سوريا وبلدان الجوار وكذلك إلى فرنسا نفسها، وكانت هنالك قرارات إبعاد إلى كلدونيا الجديدة (الأشرف، 2007). على نحوِ ما تَبيَّنَ لنا في الحالة الاستعماريّة الجزائريّة، العنف الاستعماريّ الذي تمرّ به هذه المنظومة مدمج بالقانون أي مُشَرْعَن واعتياديّ، وهو ليس جزءًا من حالات استثنائيّة، بل إنّه جزء متأصّل في الحالة التاريخيّة الاستعماريّة من عام 1830 حتّى استقلال الجزائر عام 1962 (Thenault, 2012, p. 51). إلى هذا أضِف الفروقَ بين الممارسات تجاه الأصلانيّين والفرنسيّين كما تُظهر سعادة (Saada, 2003, p. 4-24). فمع قانون الأهالي /الأصلانيّين -كما تُظهِر تينو (Ibid)- أضحى العنف الاستعماريّ متضمَّنًا في القانون لا مقترنًا بحالات الطوارئ أو بفترة حرب الجزائر (حرب التحرير)، بل هي ممارسة تمتدّ طَوال الفترة الاستعماريّة الطويلة.

احتلال العمل

في كلتا الحالتين الاستعماريّتين، جرى احتلال العمل ولكن بصورة أكبر في الحالة الصهيونيّة، حيث كان في الأخيرة "احتلال العمل واحتلال السوق والسيطرة على الأرض" (Bober, 1972, p. 11). تشير عدّة دراسات أنّه إبّان الحقبة الاستعماريّة جرى تشغيل العمالة الجزائريّة الرخيصة التي أضحت مناطقها الريفيّة طاردة، بسبب السياسة الممنهَجة لتدمير البنى الزراعيّة وسياسات مصادرة الأراضي كما أشرنا سابقًا، ولكن هذا التشغيل تأخّر لصالح تشغيل العمّال الإسبان والطليان. في هذا الصدد يقول پيرڤيليه: "إنّه من المُبالَغ فيه القول إنّ التشغيل للعمالة الرخيصة كان دائمًا من الأهالي" (Pervillé, 1996, p. 173). يورد أبو سلطان "عن محاكاة للإسرائيليّين من النظام الفرنسيّ" أنّ البارون إدموند دي روتشيلد أعاد تنظيم مستوطنات الهجرة الأولى المتهالكة، وذلك بمساعدة خبراء فرنسيّين حصلوا

على تجربتهم في شمال أفريقيا، وأرادوا نسخ نموذج الاستعمار الزراعيّ الفرنسيّ في الجزائر وتونس. "ولكن بعد هذه المرحلة، وبعد توقُّف البارون روتشيلد عن دعم المستوطنات، انتقل التوجُّه الصهيونيّ إلى "غزو العمل" وخلق مجتمع متجانس"، ففي عام 1905 تخلّت مجموعة من العمّال اليهود عن هدف المساواة في الأجور الهابطة وطرحت الكفاح "لغزو العمل" بديلًا لذلك، الكفاح الذي سيقوم به حزبهم المسمّى "هَپوعيل هَتْسَعير" ("العامل الشابّ")، وكان شعارهم "غزو اليهود لجميع أنواع العمل في فلسطين هو الشرط الضروريّ لتحقيق الصهيونيّة" (أبو سلطان، 2015، ص 12). يبيّن صبري جريس أنّ شعار احتلال العمل الذي وجد صيغة جديدة له من تعبير آخر "العمل العبريّ" لم يبقَ وحده طويلًا، إذ سرعان ما أُرفِقَ بشعار آخر هو "احتلال الأرض" الذي جاء مكمِّلًا له (جريس، 2015، ص 254). أضف إلى كلّ هذا أنّ تشغيل الإسبان والطليان عوضًا عن الجزائريّين يشبه تشغيل الإدارة الاستعماريّة الإسرائيليّة للعمّال الآسيويّين بدلًا من العمال الفلسطينيّين.

القتال لصالح المستعمِر

في الحالتين الاستعماريّتين، قاتل بعض الأهالي إلى جانب المستعمِر. في الحالة الجزائريّة، يعود الأمر إلى عدّة أسباب، من بينها هجرة آلاف الجزائريّين إلى فرنسا للعمل، إذ بلغ عدد المهاجرين الجزائريّين إلى فرنسا في العشرينيّات من القرن الماضي ما يقارب 100,000، وقد شارك نحو 173,000 من الجزائريّين المجنَّدين في الجيش الفرنسيّ في الحرب العالميّة الأولى من بين الجزائريّين المقيمين في فرنسا والجزائر، بينما كان آخرون يُعَدّون بعشرات الآلاف يشتغلون طوعيًّا في المتروپول، ممّا يكشف عن حجم معتبَر للمهاجرين قياسًا إلى تعداد السكّان المسلمين في الجزائر الذي كان يقارب آنذاك خمسة ملايين نسمة. ينضاف إلى هذا أنّ الهجرة إلى فرنسا جاءت من كلّ مناطق الجزائر وبضمنها القرى الجزائريّة بطبيعة الحال (رمعون، 2006، ص 22). كذلك شارك آلاف الجزائريّين في حروب الاستعمار الفرنسيّ، وخاصّة في معارك "بير حاكم" في ليبيا، وفي معركة إيقاف تقدُّم الجنرال رومل نحو قناة السويس في سنة 1941-1942، بينما تشير مصادر أخرى أنّ أعداد المحاربين إلى جانب فرنسا كان أقلّ من المصدر السابق؛ إذ يعتقد فايڤر أنّ عددهم بلغ نحو 26,150 (من جزائريّين وسنچاليّين ومغاربة) (Faivre, 2010). أمّا المتعاونون والعملاء "الحركيّون"[10] بالنسبة لفرنسا وبالنسبة للجزائريّين فيجري تصنيفهم على أنّهم خَوَنة. تُقدَّر أعداد الحركيّين بِـ 400 ألف، علاوة على أعداد أخرى من الجزائريّين الذين تبوّؤا مناصب قايد، وبعض من

10. تعني بالدارجة الجزائريّة المشتّقة من العربيّة حركة المتحرّك، وتُسمّى بالعامّيّة الجزائريّة "حَرَكِي" وَ "حركَة" أو "حراكَة" للمفرد. وأمّا الشائع فهو "الحَرَكِيّون" للجمع -وتُكتب بالفرنسيّة "Harki" للفرد وَ "Les Harkis" للجمع. والمقصود بهم المتعاونون مع فرنسا.

المسؤوليّات الإداريّة في الإدارة الاستعماريّة. في عام 1960، بلغ عدد الفرنسيّين في الجزائر ما يزيد عن مليون بقليل. ومع اندلاع الثورة الجزائريّة في سنة 1954، بدأت الهجرة المعاكسة تعمل على انتقال مجموعات من الفرنسيّين إلى المتروپول. أكثر من 650 ألف شخص تركوا الجزائر إلى فرنسا. ضمّت قوائم الهجرة المعاكسة الفرنسيّين والأوروبيّين والأقدام السوداء ويهود الجزائر -باعتبارهم رعايا فرنسيّين- والحركيّين أي المتعاونين مع فرنسا (Moumen, 2010, p. 63). تُقدَّر أعداد الرعايا الفرنسيّين والأوروبيّين واليهود الجزائريّين والحركيّين بما يزيد عن مليون (بما في ذلك عائلاتهم) تركوا الجزائر بُعَيْد استقلالها. أمّا في الحالة الفلسطينيّة، فإنّ التجنيد اقتصر على شرائح محدَّدة من الدروز وبعض الشركس وبعض البدو، وذلك لأسباب معقَّدة ومختلفة تمامًا عن السياق الفرنسيّ الجزائريّ وتغيُّر السياق التاريخيّ. في حالة فلسطين، منذ العام 1956حتّى اليوم، تُواصل السلطات الإسرائيليّة التمسُّك بسياسة فصل الدروز عن سائر العرب من خلال التجنيد الإجباريّ. في الوقت ذاته، تواصلت كذلك سياسة مصادرة الأراضي في القرى الدرزيّة، وتحويل الدروز إلى العمل في قِطاعات زراعيّة، وتواصلت سياسة عدم التطوير داخل القرى، وواصلت السلطات الإسرائيليّة نهج معالجة قضايا الدروز من خلال القيادات التقليديّة مع سياسة تشجيع للمحافَظة على الهُويّة الطائفيّة، وصدّ عمليّات التسيُّس فوق الطائفيّة (فِرّو، 2015، ص 64). ولدينا كذلك ظاهرة إجلاء متعاونين في الحالة الفرنسيّة مشابهة لِما فعلت إسرائيل بجيش جنوب لبنان عام 2000، وكذلك إجلاء عملائها من منطقة الدهنيّة الذين تُقدَّر أعدادهم بثلاثة آلاف من قِطاع غزّة عام 2005.

مقاوَمة المستعمِر

هذا المبحث يتّسم بتقديم مقارنة بين حالة مستعمَريّة انتهى استعمارها، وحالة مستعمَريّة لا زالت قائمة، ولذا سنحاول هنا تقديم بعض المقاربات للسيرورات والصيرورات حتّى اللحظة الراهنة. في كلتا الحالتين الاستعماريّتين، لقي المستعمِرون مقاوَمة متواصلة ومتقطّعة باستثناء مرحلة حرب التحرير التي كانت فيها المقاومة مستمرّة في الجزائر، والتي دامت سبع سنوات وأدّت إلى انتصار الثورة ونيل الجزائر استقلالها. احتاج المستعمِر الفرنسيّ أربعين عامًا لفرض سيطرته على كامل التراب الجزائريّ، ومرّت المقاومة في حالات عديدة (مقاوَمة أهليّة؛ مقاوَمة جهويّة /مناطقيّة غرب الجزائر وشرق الجزائر- مناطق القبائل؛ مقاوَمة متمركزة في الريف؛ مقاوَمة خجولة في المدن؛ مقاوَمة وطنيّة شاملة) وكذلك في تبدُّلات من حيث المَطالب السياسيّة، من مطالَبة بالإصلاحات، مرورًا بالمطالَبة الهُويّاتيّة واحترام الخصوصيّة الدينيّة واللغويّة، تعريجًا على المطالَبة بالمساواة وبالاندماج والمطالَبة بالمواطَنة الكاملة والمساواة بالحقوق، واختتامًا بإنهاء الاستعمار ومقاومته والمطالَبة بالاستقلال الكامل

للجزائر والشامل للأرض والإنسان الجزائريّ. شهد الحقل السياسيّ وفواعله تبدُّلات عبْر زمن الاستعمار الطويل، وتبدّلت معه الخطابات الوطنيّة وانتقلت فواعله من تيّار سياسيّ إلى آخَر، ومن توجُّه إلى آخَر، ولنا في مصالي الحاجّ نموذج لهذه التقلّبات: من المطالَبة بالإصلاحات إلى قيادة الثورة. حظيت الثورة الجزائريّة بمساندة مجموعات من مجتمع المستعمِرين بما فيها مساندَة مسلّحة كانخراط فرنسيّين في منظّمة الجزائر البيضاء.[11] في الحالة الفلسطينيّة، شكّلت الثورة الجزائريّة إلهامًا للثورة الفلسطينيّة وخاصّة لحركة "فتح"، الأمر الذي انعكس في بعض أدبيّات فصائل منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وفي فكرة إنتاج النموذج الجزائريّ للمقاومة ومحاكاتها في السياق الفلسطينيّ. في ما يخصّ أشكال المقاومة الفلسطينيّة التي لا زالت قائمة، تبدّلت أشكال النضال وتغيّرت واسترجعت وهمّشت توجُّهات وتبدُّل الفواعل وتغيّرت السياقات، ولا زالت تتبدّل وتتغيّر. ثمّة فروق في السياقَيْن وفي الحالتين التاريخيّتين وفي الخطابات، ومن بين الإشارات الجزئيّة لهذه الفروق استخدامُ الدين في الجزائر كمكوِّن هُويّاتيّ، على اعتبار أنّ الإسلام يوحّد؛ وذلك أنّ غالبيّة الجزائريّين مسلمون بعد أن منحت الإدارة الاستعماريّة يهود الجزائر الجنسيّة الفرنسيّة وأبقت سياسة التنصير محدودة؛ علاوة على أنّ غالبيّة الجزائريّين ينتمون إلى المذهب المالكيّ وغياب مذاهب أخرى، في حين يحتوي المجتمع الفلسطينيّ على تنوُّع طائفيّ ومذهبيّ وديني. في الحالة الفلسطينيّة، كان الدين مكوِّنًا من مكوِّنات الصراع، ولكنّه ليس المركزيَّ كما في الجزائر، لأنّ العربيّة في فلسطين تُجمِّع، أمّا في الجزائر فالعربيّة قد تُفرِّق؛ فهي مكوِّن من مكوِّنات أخرى أهمُّها الأمازيغيّةُ التي لأسباب مرتبطة بسياسات الاعتراف والتعريب في جزائر ما بعد الاستعمار بقيت مصدر صراع هُويّاتيّ وسياساتيّ، وهو ما يظهر جليًّا في إعلان الاستقلال حيث ورد أنّ الجزائر "بلد مسلم وللعروبة ينتسب"، وكذلك في تعريف الدولة الجزائريّة المعاصرة "الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة". واستمرّ هذا السجال الذي ابتُدِئ به قُبَيْل الاستقلال واستمرّ بعده لفترات طويلة إلى حين جرى فيه الاعتراف بالأمازيغيّة منذ عدّة أعوام كلغة وطنيّة رسميّة. ويظهر الفارق أيضًا في استخدام الثورة الفلسطينيّة في الماضي للتعبير "فدائيّ"، بينما استخدمت الثورة الجزائريّة التعبير "مجاهد". كذلك كان الدين بمثابة أيديولوجيا مقاومة -كما توضّح فاني كولونا- وله قدرة على تجنيد الجماهير (Colonna, 1974, p. 234). وبات الإسلام دينًا يوحّد الجزائريّين بفعل أنّه وعاء تصبّ فيه قِيَم المقاومة (Bruno, 1977, pp. 120-127).

في الحالة الفلسطينيّة، منذ خمسينيّات القرن الماضي، ثمّة مَيْل إلى استخدام مفردات القانون الدوليّ، تماشيًا مع تخيُّلات ترى أنّ السياق التاريخيّ قد تغيّر في المنطقة العربيّة،

11. اسم أُطلِق على الفرنسيّين المناصرين للثورة الجزائريّة في فرنسا، ومثلها تكوّنت منظّمات وشبكات من المواطنين الفرنسيّين مثل "حَمَلة الحقائب" (الذين كانوا يجمعون الأموال للثوّار الجزائريّين)؛ وكذلك شبكات من القساوسة المناصرين لمصلحة الثورة الجزائريّة وغيرهم كثيرون.

وأنّ هذا انعكس على الحالة الفلسطينيّة وعلى مستعمِريهم، وخاصّة أنّ دولة الاستعمار الجديدة "إسرائيل" أقيمت ضمن خطاب دولاتيّ يُشَرْعِنُ وجودها كدولة بذات قانونيّة. وتغيّرت بفعلها تسميات الصراع الاستعماريّ، وجرى توصيف إسرائيل -عوضًا عن "دولة استعماريّة"- بأنّها "دولة احتلال"، وذلك عبر استخدام نفس الخطابات القانونيّة والحقوقيّة للدول المستقلّة ذات السيادة، تماشيًا مع مطالَبات الدول العربيّة الحديثة الاستقلال باسترداد أراضيها العربيّة المحتلّة عبْر هيئة الأمم المتّحدة. وبالتالي بدأ الفلسطينيّون يستخدمون فكرة الحلّ عبْر القانون الدوليّ، وأخذ في الظهور تشوُّهٌ مفاهيميّ ولبْسٌ في فهم الشروط الاستعماريّة وكيفيّة مقاومتها، وسرعان ما حلّت مصطلحات جديدة تؤسّس لخطابات جديدة مغايِرة تعمل على استخدامات اصطلاحيّة جديدة، نحو: "دولة الاحتلال"؛ "الاحتلال الإسرائيليّ"؛ "الممارسات الاحتلاليّة"؛ "النزعة الاحتلاليّة"؛ "جيش الاحتلال" بدلًا من: الاستعمار الإسرائيليّ. وأصبح الساكنون يوصَفون بأنّهم سكّان "المناطق المحتلّة"، وَ "أهل الأرض المحتلّة"، وغاب استخدام التعبير "الاستعمار"، وفي حالات قليلة استُخدِمت تعبيرات على غرار "احتلاليّ استيطانيّ" تُستخدَم في المعتاد لتوصيف جانب المستوطنات. ومع تنحية الشقيري، بدأ الخطاب الفلسطينيّ يستخدم التعبير "الاحتلال"، وغاب عن قاموس الوطنيّة الفلسطينيّة التعبيرُ "الاستعمار"، ثمّ عاد هذا الاستخدام من جديد منذ عَقد، ولكن بقي تأثير هذه المقارَبات في الحقل الأكاديميّ النقديّ فقط. بعد أوسلو، غدت الكثير من الكتابات عن الحالة الفلسطينيّة لا تحيل لإسرائيل صفة الدولة الاستعماريّة، بل يقدَّم الاستخدام على أنّه لا يلائم توصيف حالات سابقة ولا يمكن أن تنطبق على فلسطين، بل إنّنا نجد بعض المحاججات الفلسطينيّة بشأن الموضوع تشخّص أنّ إسرائيل حالة غير اعتياديّة في التاريخ الإنسانيّ، وبناء عليه يصبح معها الفلسطينيّون استثنائيّين غير اعتياديّين في التاريخ الاستعماريّ، مما يجعل مستعمِريهم حالات نادرة تتماهى مع تخيُّلهم لأنفسهم بِـ "المستعمرين المختارين"، وتخيُّل الفلسطينيّ الضحيّة بحالات معاناة غير منقطعة النظير. إذن تشوَّهَ التخيُّل الفلسطينيّ، وتشوَّهَ معه تخيُّل المستعمِرين لأنفسهم، وتشوّهت العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، وبدأت العلاقة تتّسم بعنصر التكافؤ المنطقيّ أو التاريخيّ بينهما كَ "طرفين"، بما في ذلك ما يقوم عليه من "تنازل تاريخيّ"، وَ "اقتسام الأرض" غير المتكافئ طبعًا، والتعاون بين أطراف السلام في كلا الجانبين، ولم يعد الاستعمار يسمّى حتّى احتلالًا، بل صار يسمَّى "الجانب الآخر" وَ "الطرف الآخر"، وفي سياق مماثل يشار إلى "التنسيق مع الجانب الآخَر"، وَ "مضايَقات الجانب الآخَر"، وَ "تعرية الجانب الآخَر". وهذا التشوُّه يظهر جليًّا بعدم تسميته.

لكن المتتبّع سوسيولوجيًّا وتاريخيًّا للشروط الاستعماريّة التي يعيشها المجتمع الفلسطينيّ سيجد تشابهًا كبيرًا في الظروف الاستعماريّة للشعوب المستعمَرة؛ حيث قامت العلاقة المستعمَريّة - الاستعماريّة على علاقات التعاقد بين خَدَم محلّيّين ورحّالة وتجّار ومستعمِرين وإداريّين ومستوطِنين من جهة، وأصلانيّين من جهة أخرى، كما في حالة فرنسا والجزائر وحالة فلسطين اليوم. وكما نفى الاستعمار الفرنسيّ التاريخَ السابق "للجزائر الفرنسيّة"، نفت دولة الاستعمار علاقة الفلسطينيّين مع أرضهم وحوّلتهم إلى جماعات سكّانيّة مشتّتة ولأقلّيّة داخل أراضي عام 1948، ولا تعترف بحقوقهم، بل عملت على تجزئتهم. وكذلك هي الحال إذ قسمت دولة الاستعمار في كلا البلدين السكّان على أسس "عِرقيّة" وَ "طائفيّة"، واستولت على أراضيهم وحوّلتهم إلى عمّال واستغلّتهم، وعملت آلة الدولة في البلدين -بحسب منطق فوكو (1961، ص 422-423) - على تجميع الرساميل القضائيّة والمعلوماتيّة ونظام التسجيل المدنيّ وتشويه العائلات وأسمائها، وكذلك وُجِدت في المجتمعَيْن شخوص وتيّارات تطالب بالاندماج مع المستعمِر.

خاتمة

حاولت في هذه الورقة التركيز على بعض الجوانب البنيويّة في الحالتين الاستعماريّتين؛ فكلتاهما استعمار استيطانيّ قام على تدمير أو تفكيك المجتمع الأصلانيّ. حاول الفرنسيّون تهجير الجزائريّين، ولكنّ ذلك لم يحدث على نطاق واسع كما في الحالة الصهيونيّة التي قام مشروعها الاستعماريّ باعتباره مشروع استعمار استيطانيّ إحلاليّ على نحوٍ أكبر من الحالة الفرنسيّة. احتاجت فرنسا إلى أربعين عامًا لفرض سيطرتها على كامل التراب الجزائريّ؛ بينما في الحالة الصهيونيّة، بسبب قدومها أثناء الاستعمار البريطانيّ، احتاجت الإدارات الاستعماريّة فترة أقلّ للسيطرة على المستعمَرة الأولى 1948، ثمّ لاحقًا على المستعمَرة الثانية في العام 1967. ونقصد هنا أنّ الاستعمار الفرنسيّ لم يفرض سيطرته على كلّ التراب الجزائريّ وثغراته الحدوديّة إلّا بعد 40 عامًا؛ بينما قامت دولة الاستعمار الإسرائيليّ بفرض سيادتها على المستعمَرة الأولى في عام 1948 خلال فترة قصيرة نسبيًّا. مارس المستعمِر في كلتا الحالتين منظومة العنف الشامل، من قتل جماعيّ ومجازر وإزالة وتدمير القرى الزراعيّة وتخريب الحقول وحرق بيوت الفلّاحين وطردهم من قراهم، وإبادة قبائل وعائلات بأكملها، بغية مصادرة أخصب الأراضي، واعتماد سياسة الأرض المحروقة، واستخدام المنظومات العقابيّة والرقابيّة للسيطرة على المجتمع. وعمل المشروعان على مصادرة الأراضي ونزْع الملْكيّة وجلْب المستعمِرين ومحاولة تغليب الديمچرافيا لصالحهما، ونفي الاعتراف بالهُويّة الجمعيّة والاعتراف في الحالتين بالمستعمِرين كمجتمع وكشعب. وعملت الإدارتان على خلق صُنافيّات اجتماعيّة جديدة وَفْق المنظور الانقساميّ (أثننة أعراق وغير ذلك...)؛

وبثّ خطابات فوقيّة وعنصريّة عبر محاججات وسرديّات متشابهة ومختلفة في الوقت نفسه. إذن ثمّة تشابُه في بعض المنظومات القانونيّة وعمليّات نزع الملْكيّة والسياسات تجاه السكّان الأصليّين وآليّات تسميتهم، وطُرق السيطرة العسكريّة وسياسات التجنيد، والتحكُّم بموارد البلاد وسياسات الفصل بين السكّان في الحيّز وسياسات التسكين وإشغال الحيّز، وأنظمة العمل، والهندسة الاجتماعيّة الاستعماريّة للمستعمَرين. نحن إزاء تشابه في بعض الممارسات، ولكنّنا كذلك أمام اختلافات جوهريّة مرتبطة بتغيُّر السياق التاريخيّ وانتهاء حالة الإمبراطوريّات الاستعماريّة. وفي سبيل تحقيق فهم أكثر بشأن الحالتين، ينبغي إجراء مزيد من المقارنات في لَبِنات أخرى في الحالتين. أمّا آليّة تفكيك المشروع الاستعماريّ بالآليّة الجزائريّة نفسها، فهذا شأن يحتاج إلى بحث آخر.

مَراجع

الإبراهيمي، خولة طالب. (2007). **الجزائريّون والمسألة اللغويّة** (ترجمة محمّد يحياتن). الجزائر: دار الحكمة.

ابن خلدون، عبد الرحمٰن. (د.ت.). **مقدّمة ابن خلدون** [كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر، ومَن عاصرهم مِن ذوي السلطان الأكبر]. بيروت: دار الكتاب.

أبو سلطان، غسّان. (2015). **مقارنة سوسيو_تاريخيّة بين الحالة الاستعماريّة الفرنسيّة في الجزائر والحالة الاستعماريّة الصهيونيّة في فلسطين** [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت].

الأشرف، مصطفى. (2007). **الأمّة والمجتمع**. الجزائر: دار القصبة للنشر.

أشكروفت، بيل؛ وچريفيث، چاريث؛ وتيفن، هيلين. (2006). **الردّ بالكتابة النظريّة والتطبيق في آداب المستعمرات القديمة** (ترجمة: شهرت العالِم). بيروت: المنظّمة العربيّة للترجمة.

إغباريّة، ربيع. (2017، 5 آب). لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟ **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (2021/06/25) من: www.arab48.com

براهيمي، عبد الحميد. (2001). **في أصل الأزمة الجزائريّة (1958-1999)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

بشارة، سهاد. (2015). الكيرن كَيّيمت لإسرائيل. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرِّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (ص 207-220). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

بشارة، سهاد. (2016، آذار). حول إخراج الحركة الإسلاميّة عن القانون. **جدل**، 26.

بوحوش، عمّار. (1997). **التاريخ السياسيّ للجزائر من البداية ولغاية 1962** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الغرب الإسلاميّ للنشر.

جبارين، يوسف. (2015). سياسة التخطيط القُطريّ في إسرائيل. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرِّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (ص 221- 231). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

جريس، صبري. (2015). **تاريخ الصهيونيّة (1862-1948)، الجزء الأوّل التسلّل الصهيونيّ إلى فلسطين، 1862-1917** (الطبعة الثانية). رام الله: منظّمة التحرير الفلسطينيّة، مركز الأبحاث.

الحاجّ، ماجد. (2006). **تعليم الفلسطينيّ في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت**. مركز دراسات الوحدة العربيّة.

حربي، محمّد. (1983). **جبهة التحرير الوطنيّ -الأسطورة والواقع** (ترجمة كميل قيصر داغر). بيروت: دار الكلمة للنشر.

حنفي، ساري. (2009). التطهير المكانيّ: محاولة جديدة لفهم إستراتيجيّات المشروع الكولونياليّ الإسرائيليّ. **المستقبل العربيّ**، 31(360). ص 67-84.

خمايسي، راسم. (2015). مناطق الأفضليّة القوميّة. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرِّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (ص 123-132). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

خيزران، يسري (محرّر). (2018). **العرب الدروز في إسرائيل: مقارَبة وقراءات نظريّة وسياسيّة ناقدة**. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

رمعون، حسن. (2006). الاستعمار، الحركة الوطنيّة والاستقلال بالجزائر: العلاقة بين الدينيّ والسياسيّ. **إنسانيّات**، 10(31). ص 13-29.

روابط القرى. (2014، 3 آب). **الموسوعة الفلسطينيّة**. مستقاة بتاريخ (2020/9/18) من:

www.palestinapedia.net

روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرّران). (2015). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

الشيخ، عبد الرحيم. (2010). متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينيالوجيا سياسات التسمية الإسرائيليّة للمشهد الفلسطينيّ. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 21(83). ص 78-111.

الصايغ، فايز. (1965). **الاستعمار الصهيونيّ في فلسطين**. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينيّ.

صبّاغ-خوري، أريج. (2015أ). المهجّرون الفلسطينيّون في إسرائيل. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (ص 37-58). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

صبّاغ-خوري، أريج. (2015ب). الفلسطينيّون في المدن الفلسطينيّة في إسرائيل: واقع كولونياليّ استيطانيّ. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (ص 247-263). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

العدوي، عبير. (2021، 5 حزيران). شؤون الأسرى: إسرائيل اعتقلت مليون فلسطينيّ منذ 1967. **مبتدا**. مستقاة بتاريخ (2021/6/21). من: www.mobtada.com

فِرّو، قيس. (2015). التجنيد الإجباريّ للدروز في الجيش الإسرائيليّ - خلفيّة تاريخيّة. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (ص 71-80). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

فِرّو، قيس. (2019). **دروز في زمن "الغفلة" -من المحراث الفلسطينيّ إلى البندقيّة الإسرائيليّة**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

الفيلالي، صالح. (1996). أيديولوجيّات الحركة الوطنيّة الجزائريّة. لدى مجموعة مؤلفين (بدون محرّر). **الأزمة الجزائريّة الخلفيّات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة** (ص 17-38). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

هيئة تحرير قُدس. (2020، 1 كانون الأوّل). "التجنيس"... انسلاخ عن النسيج الوطنيّ. **قُدس**. مستقاة بتاريخ (2021/06/21) من: https://qudsn.co

كوهِن، هِلِل. (2006). **عرب جيّدون: الاستخبارات الإسرائيليّة والعرب في إسرائيل 1948-1967**. القدس. [بالعبريّة]

ناشف، إسماعيل. (2018). **اللغة العربيّة في النظام الصهيونيّ -قصّة قناع استعماريّ**. قَطَر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.

ناطور، أحمد. (2015). استيلاء إسرائيل على الأوقاف الإسلاميّة. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرِّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (ص 233-245). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

Abdel Jawad, Saleh. (2006, May). La politique israélienne envers le peuple palestinien. **Inprecor.fr**, 517.

Abu Sitta, Salman. (2000). **The Palestinian Nakba, 1948: The register of depopulated localities in Palestine**. London: Palestinian Return Centre.

Agamben, Giorgio. (1997). **Homo sacer. Le pouvoir souverain et la vie nue**. Paris: Éditions du Seuil.

Ageron, Charles Robert. (1968). **Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)**. Paris: PUF.

Appadurai, Arjun. (1996). **Modernity at large: Cultural dimensions of globalization**. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Balandier, Georges. (2001). La situation coloniale : Approche théorique. **Cahiers internationaux de sociologie**, 110. Pp. 9-29.

Barakat, Rana. (2017). Writing/righting Palestine studies: Settler colonialism, indigenous sovereignty and resisting the ghost(s) of history. **Settler Colonial Studies**, 8(3). Pp. 349–363. doi.org/10.1080/2201473X.2017.1300048

Barthélémy, Enfantin. (1843). **Colonisation de l'Algérie**. Paris: Bertrand.

Ben-Eliezer, Uri. (1998). Is a military coup possible in Israel? Israel and French Algeria in comparative historical-sociological perspective. **Theory and Society**, 27(3). Pp. 311-349.

Benjamin, Walter. (2000). **Œuvres III**. Paris: Gallimard.

Benjamin, Stora. (2007). **La guerre des mémoires: la France face à son passé colonial (entretiens avec Thierry Leclere)**. Éditions de l'Aube: La Tour d'Aigues.

Bertrand, Romain. (2008, October). Politiques du moment colonial. Historicités indigènes et rapports vernaculaires au politique en "situation coloniale". **Questions de recherche**, 26.

Blévis, Laure. (2003). La citoyenneté française au miroir de la colonisation: étude des demandes de naturalisation des "sujets français" en Algérie coloniale. **Genèses**, 4(53). Pp. 25-47.

Bober, Arie. (1972). **The other Israel: The radical case against Zionism**. Garden City : Anchor Books.

Bourdieu, Pierre. (1994). **Raisons pratiques: Sur la théorie de l'action**. Paris: Seuil.

Bourdieu, Pierre, & Sayad, Abdelmalek. (1964). **Le déracinement: La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie**. Paris: Les Éditions de Minuit.

Branche, Raphaëlle. (2013). Au temps de la France: Identités collectives et situation coloniale en Algérie. **Vingtième Siècle. Revue d'Histoire**, 1(117). Pp. 199-213.

Bruno, Étienne. (1977). **Algérie: Culture et révolution**. Paris : Seuil.

Collot, Claude. (1987). **Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**. Paris: Éditions du CNRS.

Colonna, Fanny. (1974). Cultural resistance and religious legitimacy in colonial Algeria. **Economy and Society**, 3(3). Pp. 233-252.

Cuvillier, Armand. (1927). **Manuel de philosophie, tome II: Logique, morale, philosophie générale**. Paris: Armand Colin.

Davis, Diana. (2012). **Les mythes environnementaux de la colonisation française au Maghreb**. Seyssel: Champ Vallon.

de Saint-Arnaud, Arnaud Jacques Leroy. (1858). **Lettres du Maréchal de Saint-Arnaud: 1832-1854** (Vol. 2). Paris: Michel Lévy frères.

Faivre, Maurice. (2010). L'Armée d'Afrique et l'armée coloniale des origines à 1962. **Revue L'Algérianiste**, (131).

Ferry, Jule. (1885). Discours prononcé à la Chambre des députés: le 28 juillet 1885, "Les fondements de la politique coloniale". **Bibliothèque de l'Assemblée nationale**.

Foucault, Michel. (1961). **Histoire de la folie à l'âge classique**. Paris: Gallimard.

Frémeaux, Jacques. (1993). **Les Bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête**. Paris: Denoël.

Goerg, Odile, & Huetz de Lemps, Xavier. (2012). **La ville coloniale**. Paris: Seuil.

Goinard, Pierre. (1984). **Algérie, l'œuvre française**. Paris, Robert Laffont.

Gordon, Neve. (2008). **Israel's Occupation**. University of California Press.

Guignard, Didier. (2005). Des maîtres de paroles en Algérie coloniale: le récit d'une mise en scène. **Afrique & histoire**, 3(1). Pp. 129-154.

Guignard, Didier. (2010). **L'Abus de pouvoir dans l'Algérie coloniale (1880-1914). Visibilité et singularité**. Nanterre: Presses universitaires de Paris Ouest.

Herbert, Samuel. (1922). **An introduction of the hand-book of Palestine**. London: H.C Luke, Mcmilloan.

Herzl, Theodor. (1990). **L'État des juifs**. Paris, La Découverte. (Original work published 1896)

Holzman-Gazit, Yifat. (2007). **Land expropriation in Israel: Law, culture and society**. England, Hampshir: Ashgate.

Jabareen, Yosef. (2017). Controlling land and demography in Israel: The obsession with territorial and geographic dominance. In Rouhana, Nadim (Ed.). **Israel and the Palestinian citizens: Ethnic privileges in the Jewish state** (pp.238-255). Cambridge University Press.

Jordi, Jean-Jacques, & Planche, Jean-Louis. (1999). **ALGER 1860-1939. Le modèle ambigu du triomphe colonial**. Paris: Editions Autrement.

Kadri, Aïssa. (2008). Les enseignants français en Algérie 1945-1965. **Histoire coloniale**.

Kateb, Kamel. (2001). **Européens, indigènes et Juifs en Algérie (1830-1962): représentations et réalités des populations** (vol. 145). L'Institut National d'Études Démographiques.

Khalfoune, Tahar. (2005). Le Habous, le domaine public et le trust. **Revue internationale de droit compare**, 57(2). Pp. 441- 472.

Khatibi, Abdelkébir. (1983). **Maghreb pluriel**. Paris : Denoël.

Kimmerling, Baruch. (2003). **Politicide: Les guerres d'Ariel Sharon contre les Palestiniens**. Paris: Agnès Viénot.

King, Antony. (1990). **Urbanism, colonialism and the world-economy: Cultural and spatial foundations of the world urban system**. Rouledge.

Korn, Alina. (2007). Crime and legal control: The Israeli Arab population during the military regime government period (1948-1966). In Pappé, Ilan (Ed.). **The Israel/ Palestine question: A reader** (pp. 207-231). Routledge.

Le Cour Grandmaison, Olivier. (2005). **Coloniser, exterminer: Sur la guerre et l'État colonial**. Paris: Fayard.

Lévi–Strauss, Claude. (1990). **La Pensée sauvage**. Paris: Pocket, [Paris: Plon, 1962].

Mamdani, Mahmood. (1996). **Citizen and subject: Contemporary Africa and the legacy of late colonialism**. Princeton: Princeton University Press.

Mamdani, Mahmood. (2000). Making sense of political violence in postcolonial Africa. **Identity, Culture and Politics**, 3(2). Pp. 1–24.

Mamdani, Mahmoud. (2012). **Settler colonialism: Then and now**. Text of 10th Edward Said Memorial Lecture, Princeton University.

Memmi, Albert. (1973). **Portrait du colonisé**. Paris: Payot.

Merle, Isabelle. (2002). Retour sur le régime de l'indigénat: Genèses et contradictions des principes répressifs dans l'Empire français. **French Politics, Culture and Society**, 20(2). Pp. 77-97.

Merle, Isabelle. (2004). De la "légalisation" de la violence en contexte colonial. Le régime de l'indigénat en question. **Politix. Revue des sciences sociales du politique**, 17(66). Pp. 137-162.

Meyer, Jean; Tarrade, Jean; Rey-Goldzeiguer, Anne, & Thobie, Jacques. (1991). **Histoire de la France coloniale-Des origines à 1914**. Paris: Armand Colin.

Meynier, Gilbert. (2014). L'Algérie et les Algériens sous le système colonial. Approche historico historiographique. **Insaniyat**, 65-66. Pp. 13-70.

Moumen, Abderahmen. (2010). De l'Algérie à la France. Les conditions de départ et d'accueil des rapatriés, pieds-noirs et harkis en 1962. **Matériaux pour l'histoire de notre temps**, 99(3). Pp. 60-68. https://doi.org/10.3917/mate.099.0060

Nicault, Catherine. (2014). L'"orange de Jaffa" avant la Deuxième Guerre mondiale. Un fruit "palestinien" chargé de sens. **Archives Juives**, 47. Pp. 79-102. https://doi.org/10.3917/aj.471.0079

Nouschi, André. (1961). **Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919 : essai d'histoire économique et sociale**. Paris: PUF.

Ophir, Adi; Givoni, Michal, & Hanafi, Sari (Eds.). (2009). **The power of inclusive exclusion: Anatomy of Israeli rule in the Occupied Palestinian Territories**. New York: Zone Books.

Pappe, Illan. (2008). Zionism as colonialism: A comparative view of diluted colonialism in Asia and Africa. **South Atlantic Quarterly**, 107(4). Pp. 611-633.

Pervillé,Guy. (1996). Le rôle de la colonisation de peuplement dans la politique de la France en Algérie et dans l'organisation de la colonie. In Saussol, Alain, & Zitomersky, Joseph (Eds.). **Colonies, territoires et sociétés: l'enjeu français** (pp. 167-180). Montréal, Paris: L'Harmattan

Rahmoun, Mohammed. (2018). L'apport saint-simonien dans l'établissement colonial en Algérie. **e-Phaïstos. Revue d'histoire des techniques**, 1(2016).

Ribout, Adéle, & Joffe, Nadav. (2017, November 28). Les forêts, piliers de la colonisation en Palestine. **OrienTXXI**.

Rodinson, Maxime. (1967). Israël, fait colonial? **Les Temps modernes**, 22(253). Pp. 17-88.

Saada, Emmanuelle. (2003). Citoyens et sujets de l'Empire français: Les usages du droit en situation coloniale. **Genèses**, 53. Pp. 4-24. https://doi.org/10.3917/gen.053.0004

Stevens, Richard. (1987). Zionism as a phase of western imperialism. In Abu-Lughod, Ibrahim (Ed.). **The transformation of Palestine: Essays on the origin and development of the Arab-Israeli conflict** (pp. 27-59). Evanston: Northwestern University Press.

Stora, Benjamin. (1986). **Messali Hadj (1898-1974)**. Paris.

Strauss, Charles. (1874). **L'assimilation et la reconstitution du ministère de l'Algérie**. Paris.

Teguia, Mohamed. (1988). **L'Algérie en guerre**. Alger office des publications universitaires.

Thénault, Sylvie. (2012). **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale, camps, internements, assignations à résidence**. Paris: Odile Jacob.

Yiftachel, Oren. (1999). "Ethnocracy": the politics of judaizing Israel/Palestine. **Constellations**, 6(3). Pp. 364-390.

Zvi, Efrat. (2004). Le Plan. Dessiner l'espace national Israélien. In Weizman, Eyal, & Segal, Rafi (Ed.). **Une occupation civile: La politique de l'architecture israélienne**. De l'imprimeur, Besançon.

يأتي هذا الكتاب حصيلةً للمشروع الذي بادر إليه مدى الكرمل، والذي جمع من خلاله كوكبةً من الأكاديميّين والمحاضرين وطلبة دراسات عليا فلسطينيّين يدرسون في جميع أنحاء فلسطين ضمن ثلاث ورشات دراسيّة امتدّت كلّ منها على مدار سنة. جمَعَ هؤلاء الباحثين الانشغالُ السياسيُّ والأكاديميُّ في فهم الصهيونيّة بوصفها مشروع استعمار استيطانيّ، وفي بحث آليّات هذا المشروع وفرضيّاته وأُسُسه الفكريّة والدينيّة والسياسيّة. كذلك ناقشت الورشات التحوّلات التي مرّ ويمرّ فيها المشروع الصهيونيّ جرّاء فشله، منذ بداياته الأولى، في إخضاع المقاومة الفلسطينيّة المستمرّة على جميع أشكالها.

يأتي كُتّاب وكاتبات المقالات من حقول معرفيّة مختلفة، ويعيشون سياقات جغرافيّة وسياسيّة وقانونيّة وأكاديميّة مختلفة. قارَبَ بعض الكتّاب الصهيونيّةَ ومشروعَها الاستعماريَّ مقارَبةً تاريخيّة، بينما قرأها آخَرون من زاوية ممارساتها على من يعيش في ظلّ منظومتها إمّا داخل أرضه، وإمّا مهجَّرًا داخل بلده، أو خارجها. بعض المقالات بحثت في مقاومة المشروع، أو في الوعي المقاوِم لهذا المشروع. وقد عُنِيَ بعضها الآخَر بتحليل المنظومة نفسها، واشتباك بُعدها الاستعماريّ الاستيطانيّ مع البعدَيْن الدينيّ والقوميّ أو الإنتاج المعرفيّ حولها من قِبل مؤسَّستها الأكاديميّة أو مقاوميها. وقد قرأتْ بعضُ المقالات هذا المشروعَ قراءةً مقارِنةً مع سياقات عربيّة أو عالميّة أخرى.

يُسهم الكتاب في النقاش الدائر حول مكان دراسات الاستعمار الاستيطانيّ في فهم طبيعة الدولة الإسرائيليّة، وفي تطوير إستراتيجيّات فلسطينيّة للتحرُّر على ضوء هذا الفهم.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تأسست عام 2000 في مدينة حيفا. يهتم مدى الكرمل بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول الفلسطينيين في إسرائيل. ويركز مدى الكرمل على سياسة الحكومة والاحتياجات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعلى الهوية القومية والمواطنة الديمقراطية. ويسعى المركز إلى توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بإسرائيل وبباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والعالم العربي. كما يسعى إلى تدريب جيل جديد من علماء الاجتماع والسياسة الفلسطينيين على توجهات نقدية في الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية.

Zionism and Settler Colonialism: Palestinian Approaches
Edited by: Nadim N. Rouhana and Areen Hawari
ISBN: 978-965-7308-28-8